مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٤٢**

الجمعة، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باودونغ
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيدة شودري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598)

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر موجهة من البعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2011/654)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٩.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598)

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر موجهة من البعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2011/654)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إندونيسيا، أنغولا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بنغلاديش، بوروندي، بيرو، تركيا، تونس، تيمور – ليشتي، جزر سليمان، جمهورية كوريا، السنغال، السودان، سويسرا، شيلي، فانواتو، فنلندا، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كينيا، لكسمبرغ، ليبريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، المغرب، ملديف، النمسا، نيبال، هولندا، اليابان.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الأساسي المؤقت أدعو السيدة ميشيل باتشيليت، وكيلة الأمين العام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد لازاروس كابامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة أوزالا أشرف نعمت، ممثلة الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/598*، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس أيضاً إلى الوثيقة S/2011/654، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أثني على اختيار نيجيريا موضوع مناقشة اليوم، وأشكر الرئيسة وأعضاء المجلس للموافقة على بدء الجلسة مبكراً عن المعتاد لكي يتسنى لي المشاركة في هذه الجلسة البالغة الأهمية.

لقد شدد مجلس الأمن مراراً على أن إشراك المرأة في منع نشوب الصراعات والوساطة أمر ضروري لبناء السلام وتوطيد أسس الديمقراطية. وقد ازداد هذا الفهم رسوخاً بمنح جائزة نوبل للسلام لهذا العام لثلاث نساء استثنائيات صانعات للسلام، وهن رئيسة ليبريا إلين جونسون سيرليف، والليبرية ليما غبووي، واليمنية توكل كرمان. وينبغي أن تلهمنا تلك

الأمثلة لكي نكثف جهودنا لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في جميع عمليات منع نشوب الصراعات وتسويتها.

وسوف تتولى ميشيل باشليت، المديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، عرض تقريري عن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598*). وكما يشير التقرير، فإن مشاركة المرأة ما زالت متدنية سواء في الأدوار الرسمية أو كمراقبة. وينبغي تغيير ذلك، وقد عقدت العزم على أن تكون منظومة الأمم المتحدة مثالا يُحتذى.

وفي العام الماضي، ارتفع عدد النساء اللاتي يتولين قيادة بعثات للأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام والبعثات السياسية من ٦ إلى ٣٣ بعثة. وممثلي الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح وكذلك ممثلي الخاص المعني بالعنف الجنساني في الصراع هما من النساء أيضاً. وإدارة الشؤون السياسية قد زادت من نسبة النساء المرشحات في قائمتها لأدوار الوساطة الرفيعة المستوى وعضوية الأفرقة والخبراء الفنيين إلى ٣٥ في المائة. وهناك خبيرة في الشؤون الجنسانية والإدماج تعمل حالياً ضمن فريق خبراء الوساطة الاحتياطي التابع للأمم المتحدة، وستصدر في القريب العاجل توجيهات لوسطاء الأمم المتحدة بالتصدي لمعالجة العنف الجنسي المرتبط بالصراع في إطار اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام.

وميدانياً، تقدم أفرقتنا الدعم للنساء كيما يتسنى لهن المشاركة في بناء السلام ومنع الصراع والإدارة والمصالحة في غرب أفريقيا ووسط آسيا والبلقان وجنوب شرق آسيا. وفي أفغانستان، تواصل بعثتنا العمل مع الشبكات النسائية المناهضة للانتهاكات ضد المرأة. وعملنا أيضاً من أجل إدماج النساء في مجلس السلام الأعلى وفي مجالس السلام المحلية. وفي دارفور، عملت بعثتنا من أجل ضمان أن يكون ما يربو على ٣٠ في المائة من ممثلي المجتمع المدني في مفاوضات السلام في الدوحة من النساء. وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان تعمل مع البرلمانيات في ذلك البلد من أجل تعزيز دور المرأة في تسوية الصراع والتخفيف وبناء السلام.

وإنني أشجع الدول الأعضاء، بدورها، على زيادة عدد النساء في المناصب الرفيعة في جهود منع الصراع على الصعيدين الدولي والإقليمي. وهذا يعني اضطلاع المزيد من النساء بأدوار الإدارة الرفيعة وعلى رأس المؤسسات الأمنية والعمل كدبلوماسيات. وستشهد الأشهر القليلة القادمة اجتماعات دولية لدعم الانتعاش في جنوب السودان والصومال وأفغانستان وليبيا. فلنغتنم هذه الفرص لضمان أن يُسمع صوت المرأة.

وكما يعرف أعضاء المجلس، فإنني قدمت إطاراً استراتيجياً لتسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويحدد القرار أهدافاً ومؤشرات لعامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠، ويجري وضع خط أساس لمتابعة التقدم المحرز وضمان المساءلة. وأرحب بالمزيد من التحسين في تدفق المعلومات إلى المجلس بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمرأة في الصراع المسلح. كما أحث أعضاء المجلس على بذل المزيد – بما في ذلك من خلال التمويل الإضافي – من أجل تنفيذ أولويات الإطار الاستراتيجي وحماية حقوق النساء والفتيات.

وفي حين أن هناك تقدماً لا شك فيه، فإنني أشعر بقلق بالغ حيال استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة. وفي نفس هذا الوقت من العام الماضي، أعربت عن شديد الأسف لعمليات الاغتصاب الجماعي التي وقعت في واليكالي، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم أكف عن التحذير. وعلينا أن نستجيب بسرعة وفعالية للجرائم من هذا القبيل متى وحيثما وقعت. يجب أن نقدم المسؤولين عنها للمساءلة. فلنجعل كرامة النساء وسلامتهن واحتياجاتهن أولوية.

وأنا ملتزم بالعمل مع المجلس لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة ١٨٢٠

(٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠). وأتطلع للاستماع إلى اقتراحات الأعضاء لدفع المرأة من هوامش منع نشوب الصراع والوساطة إلى المركز، حيث مكانها الطبيعي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة للسيدة باشليت.

السيدة باشليت (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن وأن أعرض تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2001/598*). وأشكر الأمين العام على قيادته. وإذ يشير التقرير إلى التقدم المحرز، فإنه يشدد أيضاً على أن هناك الكثير الذي يمكن، بل ويجب، عمله لإشراك المرأة بالكامل في تسوية التراعات والوساطة. وكما أكد مجلس الأمن، فإن مشاركة المرأة الكاملة في صنع السلام أمر أساسي لبناء السلام والأمن.

وقد تأكد هذا الوعي بمنح جائزة نوبل للسلام هذا العام لثلاث نساء داعيات للسلام والعدالة والديمقراطية: رئيسة ليبريا إلين جونسون سيرليف، ومواطنتها ليما غبووي، واليمنية توكل كرمان. وهذه هي المرة الأولى التي تتضمن فيها حيثيات لجنة نوبل إشارة مباشرة إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

ومقابل كل واحدة من النساء الثلاث الحائزات على جائزة نوبل للسلام لهذا العام، يواصل الآلاف من النساء في شتى أنحاء العالم سعيهن من أجل السلام بالرغم من العقبات الهائلة. والتزامهن بعدم العنف والمساواة من شأنه أن يحفز على انفراج الموقف حيثما تكون هناك مقاومة للتغيير. ومهمتنا – خصوصاً في ضوء موضوع هذه المناقشة المفتوحة اليوم – هي أن نضمن إبقاء الأبواب مفتوحة أمام مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات والوساطة.

وتقرير الأمين العام يلخص التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال العام المنصرم في مجالات العمل الأربعة الرئيسية من أجل المنع: المشاركة والحماية والإغاثة والإنعاش. ويتضمن تقرير هذا العام إطارا استراتيجيا لتوجيه الأمم المتحدة في تنفيذ القرار حتى عام ٢٠٢٠ ولتعزيز المساءلة في منظومة الأمم المتحدة.

وفي مجال منع نشوب الصراعات، تم تسجيل إصلاحات في الجهود المنسقة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة المتعلقة بالصراع، من زيادة الملاحقة القضائية مرورا بتحسين الحصول على المعلومات عن التهديدات الأمنية إلى جهود الإبقاء على اليقظة في المجتمعات المحلية. وخلال العام المنصرم، أظهرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع تصميما على التصدي للإفلات من العقاب ومنع وقوع الهجمات ضد النساء في المستقبل. وقد كان لارتفاع حالات الملاحقة القضائية أثر رادع تجاه أعمال العنف الجنسي المتصل بالصراع. ومن أجل تحقيق المزيد من التقدم، يلاحظ التقرير أن مكافحة الإفلات من العقاب يجب أن تكون مقترنة بجهود تمكين المرأة لكي تستمر في المطالبة بالمساءلة بشكل مستدام. كما أن هناك حاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة وإدراج تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإنذار المبكر والأنظمة الشعبية لمنع نشوب الصراع من أجل تعزيز فعاليتها.

وفي مجال مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها وفي عملية الإنعاش، يدعو التقرير إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لفتح الباب أمام المرأة وإعطائها مقاعد أكثر في أداء دور التمثيل الرسمي ودور المراقب. وحيث أن موضوع المناقشة المفتوحة في هذا العام يتناول مشاركة المرأة في الوساطة، من الضروري أن ننظر في الإجراءات الملموسة حيال العدد القليل من النساء في مجال الوساطة. ويدعو التقرير إلى اتخاذ تدابير محددة وعرض محفزات مالية من

جانب الدول الأعضاء بغية زيادة مشاركة النساء في الوفود الرسمية. ويشجع التقرير المبعوثين الخاصين والوسطاء على تنظيم اللقاءات مع القيادات النسائية وناشطات السلام في أبكر مرحلة ممكنة من عمليات الوساطة، وإجراء مشاورات منتظمة مع الجماعات النسائية في المجتمع المدني بوصفها إجراءات عمل موحدة، وإلى تشاطر المعلومات المتوفرة من تلك اللقاءات مع مجلس الأمن والأمين العام.

وفي مجال الحماية، يقدم التقرير صورة مختلطة. ففي البعثات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي ودارفور، يتجلى أن دوريات الحماية وإعمال الشرطة في المجتمعات المحلية في المخيمات ومحيطها، بالإضافة إلى مرافقة النساء في أنشطة كسب الرزق، مثل جلب المياه وحطب الوقود، قد ساعدت على ردع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ولكن في مقابل أمثلة أفضل الممارسات، هناك تقارير مستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعزز الحاجة إلى كفالة احترام التعهدات القانونية الدولية وتوفير الحماية للنساء ضد ارتكاب الفظائع.

وأخيرا، في مجال الإغاثة والإنعاش، يلاحظ التقرير تعزيز الوعي والاستجابة إلى احتياجات النساء والفتيات في تقييم احتياجات الصراعات السابقة، وتخطيط الخدمات الأساسية وإيصالها، وتوفير العمالة المؤقتة، وبرامج العدالة الانتقالية، بما في ذلك برامج التعويض. وتوجد أمثلة جيدة يمكن البناء عليها، مثل التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي في هايتي، الذي نتجت عنه ٢٤ ٠٠٠ فرصة عمل لسكان هايتي، ووصلت نسبة النساء فيها إلى ٤٠ في المائة.

وبوجه عام، تعمل منظومة الأمم المتحدة على زيادة الإنفاق بعد انتهاء الصراع على تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بحيث يصل إلى ١٥ في المائة من تمويل مرحلة ما بعد انتهاء الصراع خلال عدة سنوات. وأطلق صندوق بناء السلام مبادرة بقيمة ٥ ملايين دولار للنهوض بالقضايا الجنسانية ودعوة إلى تقديم اقتراحات بشأن دعم مشاركة المرأة في بناء السلام، والتزم الصندوق بمضاعفة إنفاقه على تمكين المرأة بحلول عام ٢٠١٢.

ويشير التقرير إلى أن ٢٣ بلدا قد وضعت خطط عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وينتظر أن ينتهي ١٢ بلدا آخر من وضع تلك الخطط قريبا. واعتمد عدد من المنظمات الإقليمية سياسات بشأن المرأة والسلام والأمن. وفي الأمم المتحدة، تم تطوير عدد من الأدوات لتجهيز منظومة الأمم المتحدة بشكل أفضل لكفالة مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها وفي تحقيق الإنعاش، ومن أجل تهيئة بيئة حماية أقوى للمرأة. ونسقت هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة وضع إطار استراتيجي، كان مجلس الأمن قد طلبه في العام الماضي لتوجيه تنفيذ الأمم المتحدة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال العقد القادم. وهو يتضمن نظام رصد ويهدف إلى التنسيق الفعال وتحقيق التأثير المركز.

وفي غضون العام الماضي، انصب التركيز على تعزيز التنسيق والمساءلة والاتساق في تنفيذ الالتزامات تجاه المرأة والسلام والأمن من خلال مبادرات مشتركة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأود أن أنوه بإدارة الشؤون السياسية وأن أشكرها على تعاونها بشأن المرأة والوساطة. كما أود أن أشكر إدارة عمليات حفظ السلام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع على تعاونهما بشأن الإنذار المبكر وتدريب القوات قبل الانتشار على كشف ومنع العنف الجنسي في الصراع المسلح.

ويجري العمل حاليا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لتعزيز الاهتمام بالجرائم ضد المرأة في أنظمة العدالة الانتقالية، وكذلك مع

مكتب دعم بناء السلام لتعزيز الاستجابة لاحتياجات المرأة في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد عقدت مؤخرا في عدة مناطق عبر العالم اجتماعات ''الأيام المفتوحة'' على المستوى القطري بين النساء في المجتمع المدني وكبار القادة من الأمم المتحدة، وحققت تلك الاجتماعات مشاركة المرأة وإسهامها في السلام والأمن بشكل متزايد.

وفيما يتعلق بالتطلع إلى المستقبل، ينتهي التقرير إلى توصيات لنظر مجلس الأمن تتناول ثلاثة مجالات عامة. أولا، هناك دعوة إلى اتخاذ إجراءات موجهة في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس من أجل تطوير مشاركة المرأة في حل الصراعات وتحقيق الإنعاش. ثانيا، هناك حاجة إلى تحسين المعلومات التي يتلقاها المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. ثالثا، هناك حاجة إلى تدابير حافزة محددة من جانب الدول الأعضاء.

وأود أن أشير إلى الدور النشط الذي أداه المجلس خلال العام الماضي. فجميع البعثات الثلاث التي قام بها المجلس في عام ٢٠١٠ تضمنت مشاورات مع جماعات نسائية. ومؤخرا اعتمد المجلس ولايات جديدة أو متجددة للبعثات تدعو إلى اتخاذ إجراءات محددة لكفالة مشاركة المرأة فيها. ويشجع التقرير على اتخاذ المزيد من الإجراءات المنهجية من هذا النمط. كما يقترح التقرير أن تقديم المزيد من الإحاطات الإعلامية إلى المجلس، كتلك التي قدمتها في نيسان/أبريل سيكون أمرا قيما في الدفع قدما بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأخيرا، هناك حث للدول الأعضاء على تطوير أدوات تخطيط وطنية للنهوض بالالتزامات بالمرأة والسلام والأمن، ووضع تدابير عملية لزيادة عدد النساء في أداء الدور الرسمي ودور المراقب في عمليات حل الصراعات، وزيادة عدد النساء في قطاعات الأمن والإدارة والسلك الدبلوماسي، والاستثمار في احتياجات وعمليات المرأة في الإنعاش والعدالة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وفي الختام، أود أن أقتبس مما قالته ممثلة للمجتمع المدني الأفغاني، التي تكلمت في مؤتمر لندن بشأن أفغانستان في العام الماضي. فقد قالت

> ''مشاركة المرأة ليست عنصرا إضافيا اختياريا في تحقيق الاستقرار والإنعاش؛ بل هي السلائف الأساسية للنجاح. وتمكين المرأة سيمكنكم من تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل، وإضفاء الطابع الديمقراطي والتنمية''.

وإذا كانت مشاركة المرأة أساسية وليست اختيارية، فلماذا غالبا ما تكون العنصر الغائب في مكونات منع نشوب الصراع والوساطة؟ وإذ نمضي قدما، علينا أن نتحلى بروح القيادة الحازمة جميعا – مجلس الأمن، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني والأمم المتحدة – لتحقيق مشاركة المرأة الكاملة في الوساطة ومنع نشوب الصراع. وهذا ما سيعزز السلام والأمن وسيقوي الديمقراطية عبر العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة باشيليت على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد كبامبوي.

السيد كبامبوي (زامبيا، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالإنكليزية): شكرا، سيدتي الرئيسة، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن، بصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن نظر مجلس الأمن في موضوع المرأة والسلام والأمن قبل ١١ عاما، الذي نتج عنه اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كان حدثا فارقا في سياق الاعتراف بأهمية مشاركة المرأة الكاملة وانخراطها في صون السلام والأمن، بما في ذلك إدارة الصراع، وحفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وقد بُني انخراط المجلس في هذه

المسألة على العمل الذي قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأود أن أعرب عن اعتقادي بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان له الدور الحفاز في ذلك بحكم اعتماده التاريخي للاستنتاجات المتفق عليها بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في دورته الموضوعية، المعقودة في عام ١٩٩٧، وفي أعمال المتابعة السنوية التي قام بها منذ ذلك الحين.

أما من ينتمون منا إلى القارة، وعانوا من صراعات كثيرة، فإنهم يعرفون ويفهمون الأثر المريع للحرب. ونعرف أيضا أن النساء والفتيات يعانين بصورة غير متناسبة، سواء على نحو مباشر أم غير مباشر، بوصفهن ضحايا للصراع العنيف.

ونعلم أيضا بأنه ما لم تقم النساء بأدوار رئيسية في إعادة بناء مجتمعاتهن، بما في ذلك قيامهن بأدوار رئيسية في التفاوض بشأن اتفاقات السلام، والمصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي، فلن يكتب النجاح لهذا المسعى. ونعلم أيضا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشأن القضايا الشاملة في جميع سياسات التنمية، بل في الواقع، ينبغي أن تكون حجر الزاوية في جميع السياسات، بما في ذلك سياسات صنع السلام وبناء السلام.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد كرس استعراضه الوزاري السنوي لعام ٢٠١٠ الذي انعقد في العام الماضي، للأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا والتي تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن الإعلان الوزاري الذي اعتمده المجلس قد حقق فتحا جديدا في ذلك، ولأول مرة، تقوم هيئة حكومية دولية بإبراز عدد من القضايا الشاملة، حيث يتوقع للعمل في ذلك المجال أن يحسن بصورة ايجابية الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وهذه المسائل الشاملة هامة بالنسبة لدور المرأة في المساهمة في صنع السلام وبناء السلام.

أود أن ابرز بإيجاز هذه القضايا الشاملة التي تكتسي أهمية خاصة في هذه المناقشة، وأدعو إلى اتباع نهج مشترك في منظومة الأمم المتحدة على المستوى المعياري والبرنامجي والعملياتي.

أولا، لا بد من إنهاء المواقف التمييزية التي تتسم بالقوالب النمطية من حيث نوع الجنس، بما في ذلك في قطاع التعليم. وهذا ينطوي ضمنا على دور قوي تقوم به الأمم المتحدة من أجل حقوق الإنسان للمرأة، ووضع استراتيجيات إعلامية وأدوات للوصول إليهن، وخاصة عندما تنتهك هذه الحقوق أو يجري التهديد بانتهاكها.

ثانيا، لا بد من إنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.وناشد منظومة الأمم المتحدة بأن تعمل على تطوير رد أكثر اتساقا على هذه الظاهرة، بما في ذلك من خلال حملة الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص إلى الاعتراف بأن العنف الجنسي يمكن أن يكون سببا ونتيجة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما يتبين من أشكال الصراعات حيث أن الفيروس والإيدز ممن الأمراض المستوطنة.

ثالثا، يجب تعزيز التمكين الكامل للمرأة، بما في ذلك مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في عملية صنع القرار. وبينما تم التطرق إلى ضرورة إشراك النساء في عمليات السلام على نحو مستفيض، فلا بد من إحراز تقدم في جميع أطياف المجتمع لتعزيز إمكانية المرأة ومساهمتها المستمرة في منع نشوب الصراعات بوصفها عنصر تغيير.

رابعا، من الحيوي التطرق للدور الهام للرجال والفتيان بوصف ذلك عنصرا هاما في السياسات الجنسانية. وينبغي أخذ زمام مبادرات خاصة لتعبئة منظمات المجتمع

المدني التي يتولى الذكور فيها القيادة، أو العمل على إشراك الذكور من أجل المساواة بين الجنسين، ولا سيما في البلدان التي يستفحل فيها الصراع، حيث تدفع فيها النساء والفتيات ثمنا باهظا.

خامسا، إن تعزيز الإدماج الكامل للمرأة في الاقتصاد الرسمي هام بشكل خاص للانتعاش بعد الصراع وفي سياقات بناء السلام، حيث ينبغي توفير فرص جديدة للنساء بوصف ذلك جزءا من عوائد السلم وطريقة لترسيخ السلم الاجتماعي. إن التنمية والركائز الأمنية للمنظمة مترابطة مع بعضها البعض بقوة في هذا المجال.

سادسا، ضمان عدم خضوع النساء والفتيات من ذوي الإعاقة إلى أشكال متعددة وجسيمة من التمييز. فالنساء اللواتي يعانين من إعاقات متصلة بالحروب جديرات بقدر كبير من الاهتمام والدعم. وينبغي الهيئات الدولية الحكومية التي تستهدف هذه الفئة من النساء والفتيات أن تعمل على تعزيز المشاركة المنسقة للعناصر الفاعلة الإنسانية والإنمائية والصحية والحمائية.

بتركيزي على هذه القضايا الشاملة، إنما أسعى إلى اقتراح أسلوب من العمل تتمكّن الأمم المتحدة من خلاله من العمل على نحو أكثر اتساقا ويمكن أن يزداد أثر عملنا. فنحن أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنته المعنية بمركز المرأة، ولجنة بناء السلام، إذا عملنا بتضافر وبطريقة متكاملة، بوسعنا المساعدة في ضمان التقدم في العديد من المجالات التي أبرزتها مؤشرات مسار تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتي تم إبرازها في تقرير الأمين العام (S/2011/598) المعروض علينا اليوم.

كما اقترح سلفي في السنة الماضية في الاحتفال بالذكرى العاشرة لاتخاذ ذلك القرار الهام، فإنه بوسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي القيام بنصيبه لضمان متابعة ورصد المؤشرات التي وضعتها اللجنة الإحصائية المعنية بالعنف ضد المرأة. إن المجلس لما لديه من خبرة متينة في استعراض تحقيق الأهداف الإنمائية، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، بوسعه المشاركة في هذه المهمة بمعرفته المؤسسة وبدعم من منظومة الأمم المتحدة ككل وهيئاتها الفرعية.

إن أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ملتزمون أيضا بتوفير التوجيه اللازم للوكالات، والصناديق والبرامج المعنية بتنفيذ الأعمال المطلوب تنفيذها بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخاصة تلك المرتبطة بتنسيق العمل الإنساني والانتقال من مرحلة الإغاثة إلى التنمية والنهوض بدور ومشاركة فعالة للمرأة في التنمية المستدامة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية) أشكر السيد كابامروي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أورزالا أشرف نعمات.

السيدة نعمات (تكلمت بالإنكليزية): أود أن اشكر ممثلة نيجريا، رئيسة مجلس الأمن على دعوتي للكلام هنا اليوم. ويشرفني أن أتكلم باسم الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهو تحالف لمنظمات المجتمع المدني الدولية ينادي بالمشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إني شخصيا ولكوني نصيرة لحقوق المرأة في أفغانستان منذ وقت طويل، يسعدني أن اجلس على هذه الطاولة الرفيعة المستوى.

كما جاء في تقرير الأمين العام، فقد شهدنا بعض التقدم في تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن، وخاصة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وإنشاء كيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المعروف بـ (كيان الأمم المتحدة للمرأة)، وما أن يتم تمويل هذا البرنامج بصورة كافية، وبإسداء المشورة له من الذين يذودون للدفاع عن

الحقوق الإنسانية للمرأة، فإنه سيوفر للحكومات والمجتمع المدني إمكانيات جديدة للنهوض بفعالية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والزيادة في عدد الإشارات المتصلة بالمرأة والسلام والأمن في تقارير الأمم المتحدة، وتجديد مجلس الأمن للولايات، كلها موضع ترحيب كبير جدا لدينا. كذلك فإن اعتماد مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ للقرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلم والأمن وبالتحديد: ”زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار بالمؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها“. لذلك جاء موضوع هذه المناقشة المفتوحة في وقته تماما. وكما أعلم من التجربة في أفغانستان، فإن للمرأة أهمية حاسمة في جميع الجهود المبذولة لإحلال السلام واستتباب الأمن وصونهما، وهناك أمثلة من جميع أنحاء العالم – في ليبريا، كينيا، سيراليون، نيبال، اليمن، غواتيمالا، وأيرلندا الشمالية، وفي كثير من البلدان الأخرى – تثبت أن النساء يمكن أن يكن قائدات فعالات في منع نشوب الصراعات وجميع جوانب بناء السلام. ومع ذلك، ما زلنا نواجه الحواجز السياسية والعملية لممارسة حقنا في المشاركة الكاملة والهادفة في كل عملية من عمليات السلام. ومما يبعث على الإحباط الشديد تهميشنا مرارا وتكرارا، على الرغم من العديد من الالتزامات الوطنية والدولية التي سبق التعهد بها بالفعل لإدراجنا على طاولة صنع القرارات.

هناك ثلاث خطوات عاجلة ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها اتخاذها: تعزيز دور المرأة في منع نشوب الصراعات ؛ الوفاء بحق النساء في المشاركة الكاملة في القرارات المتعلقة بمستقبل بلدانهن، بما في ذلك في عمليات السلام؛ وضمان أن تكون الحقوق المتساوية للمرأة أساسية في جميع اتفاقات السلام والتسويات السياسية.

فيما يتعلق بالخطوة الأولى – تعزيز دور النساء في منع نشوب الصراعات – فإن الطريقة الأكثر فعالية لضمان السلام والأمن للجميع هي، بطبيعة الحال، منع نشوب الصراعات. في كثير من الأحيان، مع ذلك، تتجاهل الجهود الوطنية والدولية للقيام بذلك، بل قد تقوم بما هو أسوأ، أي تقويض العمل الهام الذي تضطلع به النساء بالفعل في مجتمعاتهن المحلية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

ولدى سعي السلطات الوطنية والدولية إلى إيجاد السبل لمنع نشوب الصراعات بصورة فعالة، ينبغي أن تستفسرنا، نحن النساء، عن الدروس التي تعلمناها بالفعل وعما لدينا من توصيات التي لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات. وإذا كنا نريد مواصلة عملنا في منع نشوب الصراعات وتعزيزه، فإننا نحتاج إلى دعم المجلس لكفالة سلامتنا وضمان إجراء تحقيقات مستقلة في أي هجمات تستهدفنا، والرقابة الفعالة على عمليات نقل الأسلحة، والتمويل المستدام لتطوير برامجنا.

ثانيا، لدى الوفاء بحق النساء في المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل بلداننا، بما في ذلك في عمليات السلام، من الأهمية بمكان أن تكون النساء في المناطق المتضررة من الصراعات قادرات تماما على ممارسة حقوقهن على قدم المساواة في تشكيل مستقبل بلدهن. وقد أعربت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مرارا وتكرارا عن التزامها بهذا المبدأ. ومع ذلك، جاء الشعور بالإلحاح ضعيفا عن لم يكن منعدما في تنفيذ ذلك. ويتطلب الالتزام بالمشاركة الكاملة والمنصفة للمرأة انخراطنا المباشر في صياغة جميع اتفاقات السلام والتفاوض عليها وإصلاح المؤسسات السياسية والأمنية والقضائية ذات الصلة.

سيشهد العام القادم، على سبيل المثال، انتخابات جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرار عملية

الانتقال السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والجهود الجارية لإحلال السلام في أفغانستان. في جميع هذه الحالات، نحث المجلس بقوة على دعم المشاركة الكاملة للمرأة في الإصلاح الدستوري والتشريعي، لدعم المرشحات السياسيات، وتوفير بيئة آمنة للنساء لممارسة حقوقهن كاملة في العمليات الانتخابية.

ويجب تعزيز دور المرأة القيادي في عمليات السلام على الصعد المحلية والوطنية والدولية. ولضمان إسماع أصوات أكثر الفئات تهميشا في تلك العمليات، فإن جهود المجموعات النسائية لتعزيز الروابط بين المجتمعات المحلية والمفاوضات على المستوى الوطني تتطلب مزيدا من الاستثمار والحماية.

هناك علاقة مهمة بين الالتزام السياسي الرفيع المستوى وترجمته في الميدان أو على الصعيد المحلي. على سبيل المثال، في أفغانستان، عندما طلبنا توفير الحماية للمرشحات في المحافظات، وافقت السلطات المركزية فورا على توفير هذه الحماية. ومع ذلك، عندما اتصلت المرشحات بالسلطات المحلية، قوبلت النساء وشواغلهن الأمنية بالرفض بل بالسخرية، وقيل لهن إن هذه الحماية ستكون مضيعة للموارد.

ثالثا، فيما يتعلق بضمان أن تكون الحقوق المتساوية للنساء أساسية لاتفاقات السلام وجميع التسويات السياسية، من المحبط أن نرى أن الاعتراف الكامل بجميع الحقوق لا يزال غير مدرج بشكل دائم في محادثات واتفاقات السلام، ويبدو أن هناك إحساس ضعيف بالضرورة الملحة لتحسين ذلك. وفي حالات كثيرة جدا، كما كان الحال في السودان في عام ٢٠٠٥، حتى عندما تم إدراج النساء في محادثات السلام، أهملت حقوقهن في الاتفاقات.

تركز هذه المناقشة المفتوحة المعقودة اليوم على مسألة أمن النساء. عندما سئلت النساء الأفغانيات عن تعريفهن للأمن، نستخدم التعبير ''أمنيت ومسنيات''، وهو ما يعني شعورا شاملا بالسلامة عند المشاركة في الحياة العامة والاجتماعية اليومية. إن نجاح اتفاقات السلام يجب ألا يقاس بتوقيعها فحسب، بل بالتحسينات الأمنية الحقيقية القابلة للقياس بالنسبة للنساء وبالنسبة لجميع أفراد المجتمع المحلي.

إن السلام عملية وليس حدثا. ونحن نتطلع إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، لضمان تعيين النساء دائما وسيطات ومفاوضات، وضمان أن تصبح حقوقنا أساسية في عمليات السلام ونتائجها. لقد رأينا الأثر الذي تحدثه النساء عندما يشاركن في منع نشوب الصراعات وحلها، وهو ما أبرز في الآونة الأخيرة في منح جائزة نوبل للسلام هذا العام لامرأتين من ليبريا واليمن اعترافا بهذا العمل.

ختاما، أود التأكيد على أن النساء، لا سيما في الحالات المتضررة من الصراع، ينبغي ألا يعتبرن ضحايا، بل ينبغي الاعتراف بنا على النحو الواجب باعتبارنا عوامل قوية للتغيير.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة نعمت على بيانها.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء مجلس الأمن.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. وأود أن أشكر ميشيل باشلي، ولازاروس كبامبوي، وأورزالا أشرف نعمت على إحاطاتهن الإعلامية هذا الصباح.

أود أيضا أن أشكر بشكل خاص الأمين العام على الاهتمام الشخصي الذي أظهره بهذا البند الهام للغاية من

جدول الأعمال. على الرغم من أننا نؤيد مشروع البيان الرئاسي الشامل الذي سيعتمد في هذه المناقشة، يؤسفني أنه بسبب معارضة البعض، لم نكن قادرين على الترحيب دون تحفظ بتقرير الأمين العام (S/2011/598*). ترحب المملكة المتحدة ترحيبا صادقا، بهذا التقرير.

للنساء دور مركزي في بناء الاستقرار في البلدان المعرضة لخطر للصراعات. وعلى الرغم من جهودنا الجماعية، فإنهن لا يزلن ممثلات تمثيلا ناقصا في عمليات السلام، والعمل للكشف عن العلامات المبكرة للصراعات، وفي الوساطة بين الأطراف المتحاربة. وقد أحرز بعض التقدم، ولكن لا يمكن ضمان السلام الدائم والمستدام حتى يتم ضمان مشاركة المرأة في جميع مراحل الصراع.

قد لا يكون المجلس، بطبيعة الحال، أفضل نموذج. وبما أن خمس ممثلات ونائبات ممثلات دائمات سيغادرن المجلس في نهاية هذا العام، قد لا توجد سوى اثنتين من الممثلات ونائبات الممثلات الدائمات حول هذه الطاولة، وكلتاهما من الولايات المتحدة.

أود أن أثير ثلاث نقاط في مناقشة اليوم. الأولى تتعلق بدعم دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والثانية تتناول الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد في مجال منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر؛ والثالثة تشدد على الإجراءات التي اتخذها المملكة المتحدة من خلال خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

منذ تولي ميشيل باشيلي منصبها بصفتها وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عززت بحماس وفعالية جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وبدعم الممثلتين الخاصتين راديكا كوماراسوامي ومارغوت فالشتروم، تؤدي هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورا حيويا في تنسيق الجهود الدولية الأوسع نطاقا لتنفيذ المجموعة الكاملة لقرارات الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونثني بشكل خاص، على الجهود الرامية إلى تحسين عملية تقديم التقارير المنتظمة من خلال وضع مؤشرات وإطار استراتيجي، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي لعمل الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع. في تموز/يوليه، تعهدت المملكة المتحدة بتقديم ١٦ مليون دولار خلال فترة عامين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم هذا العمل الهام.

ونحن نتحمل المسؤولية عن استخدام جميع الوسائل المتاحة للأمم المتحدة بغية منع نشوب الصراعات أو الانزلاق مجدداً في الصراعات. وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكون مستعدة للاستثمار مبكراً في دعم البلدان الخارجة من الصراع، والرد بسرعة إذا نشأت أزمة ما. ويجب أن نواصل أيضاً التشجيع على تهيئة ونشر، بناء على دعوة من الحكومات، اختصاصيين ومبعوثين خاصين للوساطة تابعين للأمم المتحدة. وترحب المملكة المتحدة بدعوة الأمين العام إلى زيادة عدد كبار الوسطاء من الإناث.

وأريد أن أقول كلمة بشأن خطط العمل الوطنية. تعتقد المملكة المتحدة أن خطط العمل الوطنية توفر فرصة هامة للدول الأعضاء كي تتعهد الالتزامات الخاصة بها للحد من أثر الصراعات على النساء والفتيات، وتعزيز دمجهن في حل الصراعات. ولقد دعمت المملكة المتحدة طوال السنة الماضية الجهود المبذولة عالمياً لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي أفغانستان، موّلت المملكة المتحدة مجموعة كاملة من التدابير التي اتخذها فرقة العمل للعدالة الجنائية بغية تقليل العقبات التي تتصل بنوع الجنس والتي تعترض العمل في بيئة حاضنة لإنفاذ القانون. كما أيدنا جهود حكومة نيبال لوضع خطة العمل الوطنية الخاصة بها للقيام، من بين أمور كثيرة، بتقديم الدعم للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف

الجنسي. ونشجع المزيد من البلدان على وضع خطط العمل الوطنية لتعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات المتصلة به.

وقد أظهر الربيع العربي أن التهديدات للأمن وللنساء والفتيات بشكل خاص آخذة في التغيّر باستمرار. وفي عملنا بشأن المرأة والسلام والأمن، يجب أن نكون مرنين بما فيه الكفاية لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة لدى ظهورها. وهناك اتجاهات اجتماعية واقتصادية شاملة وإيجابية في مجال العمل. ويحتاج هذا المجلس إلى إظهار أننا نتجاوب مع هذه الاتجاهات. وفيما يتعلق بهذه المسألة والمسائل الأخرى، ينبغي أن نظهر أننا نقف على الجانب الصحيح للتاريخ. ويجب على وجه الخصوص كفالة ألاّ تعمل الهياكل الإدارية التي تنشأ في أعقاب الصراع على تقويض أدوار المرأة ومشاركتها في المجتمع، وأن تتيح نفس الفرص للرجال والنساء.

وتعتقد المملكة المتحدة أن إدماج المرأة في التسويات السياسية وعمليات السلام، وحماية النساء والفتيات في حالات العنف المسلح، ووصول المرأة إلى الأمن والعدالة هي اللبنات الأساسية للمجتمعات الأكثر سلاماً واستقراراً.

وبعدما منحت جائزة نوبل للسلام لثلاث نساء في عام واحد، نشاطر لجنة نوبل النرويجية الأمل في أن نستطيع أن نحقق معاً الإمكانات الكبيرة التي تحظى بها المرأة تجاه الديمقراطية والسلام.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على ملاحظاته وتقريره (S/2011/598*). وأنا أيضاً أرحب ترحيباً حاراً في المجلس بالسفير لازاروس كابامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيدة ميشيل باتشيليت، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين. واسمحوا لي كذلك أن أشكر ممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، أورزالا أشرف نعمة، على بيانها.

إن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن يشكّل حافزاً على زيادة مشاركة المجتمع المدني في العمل مع المجلس. وهذا الأمر يثري عملنا، ويوفر لنا الوصول إلى آفاق ومعلومات جديدة. وفي جميع المجتمعات، هناك عقبات حقيقية أمام المشاركة السياسية للمرأة. وحتى في البلدان التي ناصرت حقوق المرأة طوال عقود، تستمر الحواجز المقيتة قائمة أمام تحقيق المساواة الحقيقية. ونحن نجتمع اليوم للنظر في كيفية المضي قدماً في مواصلة تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة في حل الصراعات والوساطة.

ومسألة مشاركة المرأة في محادثات السلام وغيرها من المفاوضات المتعلقة بالصراع تتضمن بالتأكيد أكثر من عنصر للعدالة. إنها أيضاً مسألة الفعالية، التي تؤثر مباشرة على نجاح جهود تسوية الصراع والوساطة. ويمكن للمرأة أن تأتي بآفاق فريدة بشأن مسائل من قبيل الإفلات من العقاب، والمساءلة، وإصلاح قطاع العدالة والأمن. وإذا جرى تناول هذه الآفاق في المفاوضات، فستكون الفرصة لتحقيق السلام المستدام أكبر بكثير.

وتشعر البرازيل بالتشجيع إزاء التقدم المحرز في المضي قدماً بالمؤشرات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونؤكد على أهمية التقيد الوثيق بنصوص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومع ذلك، إن المؤشرات ليست غاية في حد ذاتها. فهي تساعدنا على التوصل إلى فهم أفضل للحالات القائمة، وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافنا. وفي ذلك السياق، نرحب بالإطار الاستراتيجي الذي قدمه الأمين العام لتوجيه الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ونؤيده.

في الشهر الماضي، وخلال المناقشة العامة وأثناء حدث يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، أوضح الرئيس

ديلما روسيف أن تمكين المرأة يشغل مكانة عالية في جدول أعمال البرازيل. فلقد أصدرنا تشريعاً متقدماً لحماية المرأة، وأنشأنا مراكز للشرطة متخصصة بمسائل المرأة، ووضعنا المرأة في صميم برنامجنا لتحويل الاموال النقدية ”بولسا – فاميليا“. ونحن على استعداد لتشاطر هذه التجارب القيّمة مع البلدان الأخرى، بما في ذلك البلدان الخارجة من الصراع.

وتشارك البرازيل مشاركة عميقة في أنشطة التعاون مع عدد من البلدان الخارجة من الصراع. وفي البرازيل، إن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار التي تعنى بهذه المسائل آخذة في الازدياد المطرد، تمشياً مع الاتجاه الواسع النطاق الذي يلاحَظ في السياسة البرازيلية على نحو أعم، سواء في السلطتين التنفيذية والتشريعية. واليوم، ثمة قرابة ثلث الوزراء في حكومة الرئيس ديلما من النساء، بمن فيهن العديدات المكلفات بمسؤوليات حكومية أساسية. ولقد انتقلت المرأة أيضاً إلى المكان الطليعي في الدبلوماسية البرازيلية، حيث تشغل المزيد من الوظائف العالية في سلكنا الدبلوماسي.

وأود أن أختتم كلمتي بالتشديد على نقطة حاسمة. إن دعم المجلس لتمكين المرأة في حالات الصراع وما بعد الصراع مهم جداً. ومع ذلك، إنه لا يكفي في حد ذاته. فالمشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة تعتمد على الاندماج الاجتماعي والفرص الاقتصادية. ويتطلب عمل الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد دعمنا الكامل إذا أردنا أن نحقق أهداف برنامج عمل المرأة والسلام والأمن.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يعرب عن خالص تقديره للأمين العام، ووكيلة الأمين العام ميشيل باتشيليت، والسفير لازاروس كابامبوي، بصفته رئيساً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيدة نعمة، التي تكلمت بالنيابة عن الفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية، على بياناتهم. ونقدر أيضاً حضور نائبة الأمين العام في هذه المناقشة.

ترحب جنوب أفريقيا بانعقاد هذه الجلسة الهامة. لقد كان اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل إحدى عشرة سنة معلماً هاماً في الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في عمليات صنع القرار المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وحلها. وفي ضوء هذا الإنجاز، تشعر جنوب أفريقيا بالتشجيع إزاء مختلف الأطر التي تم إنشاؤها لكفالة تنفيذ ذلك القرار، ولا سيما إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحت قيادة السيدة ميشيل باتشيليت.

إن تلك التطورات الإيجابية هامة للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. فهي تتيح لهذه المسألة الهامة أن توضع دائماً في أعلى جدول أعمال منظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، إنها ستؤدي إلى زيادة التنسيق في البرمجة السياسية المتعلقة بالنساء والفتيات داخل منظومة الأمم المتحدة.

والواقع أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، مثلما يبرز تقرير الأمين العام (S/2011/598*). ومع ذلك، ينبغي أن نكون واضحين تجاه أنه لا تزال هناك فجوات في تنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، فضلاً عن أوجه التفاوت الصارخة المتعلقة بدور المرأة في الدبلوماسية الوقائية، وعمليات السلام الرسمية، والوساطة. لذلك، نرحب بالأطر المؤسسية والسياسية الواردة في تقرير الأمين العام، وبوجه خاص خطة عمله المؤلفة من سبع نقاط لبناء السلام مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية، التي تسعى إلى وضع إجراءات تشغيلية موحدة للمسائل الجنسانية في الأمم المتحدة، وحل الصراع وبناء هيكل السلام.

ونرحب كذلك بالتوصيات العملية وإطار النتائج الاستراتيجية الواردة في تقرير الأمين العام، التي تشكل اقتراحاً محدداً بإشراك المرأة في عملية منع نشوب الصراعات والوساطة. وبوجه خاص، نود أن نبرز أهمية ترشيح المرأة لقيادة عمليات التفاوض، وزيادة عدد النساء في السلك الدبلوماسي والمؤسسات الأمنية.

وبالمثل، إن الاقتراح بزيادة عدد النساء في الشرطة والقوات التابعة لبعثات الأمم المتحدة مستصوب للغاية بغية تلبية الاحتياجات المحددة للنساء في البلدان التي تشهد الصراعات وما بعد الصراعات.

وفي ذلك الصدد، تندرج جنوب أفريقيا بين الدول ذات النسبة الأعلى في تمثيل النساء في كل مستويات الحكومة. وتقف النساء أيضا على رأس الوزارات في ميدان العلاقات الدولية والتعاون والدفاع. وفي مجال حفظ السلام، عيّنّا مسؤولات متخصصات في تعميم المساواة الجنسية في مناصب قيادية في بعثات حفظ السلام لكفالة معالجة المسائل المتعلقة بالمرأة. وبالإضافة إلى ذلك تعتبر جنوب أفريقيا واحدا من أكبر ثلاثة بلدان مساهمة بالقوات في نشر أكبر وحدات من النساء في بعثات حفظ السلام.

في الماضي القريب تولت نساء من جنوب أفريقيا منصب نائب مدير الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المختلطة في دارفور. وإننا نؤمن بأن وجود النساء في بعثات حفظ السلام يعود بفائدة جمة على النساء والفتيات المحليات، وكذلك على الفئات الأخرى الضعيفة في البلدان التي تعاني من الصراع أو التي خرجت لتوها منه.

واستنادا إلى تجارب الماضي تدرك جنوب أفريقيا الأهمية الصميمية لاضطلاع النساء بدور صانعات سلام والميسرات في العمليات السياسية ومبادرات بناء السلام، وبخاصة على مستوى القواعد الشعبية. وثمة دور تضطلع به النساء على جميع مستويات المجتمع في منع الصراع وبناء السلام باعتبارهن عناصر التغيير. وفي ذلك الصدد ما فتئت منظمة ”نساء جنوب أفريقيا والحوار“ تشارك مشاركة حثيثة مع المنظمات النسائية في بلدان مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان بهدف تشاطر الخبرات والدروس المستفادة مع النساء في البلدان الخارجة لتوها من الصراع.

وتواصل جنوب أفريقيا المساهمة في الترويج لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن طريق هياكل من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي والمنظمة النسائية لعموم أفريقيا. ولبلوغ تلك الغاية عقدت جنوب أفريقيا مؤخرا مؤتمر قمة حركة المرأة التقدمية لجنوب أفريقيا للمرأة والسلام والأمن في أيار/مايو.

والحقيقة أن رئيس الجمهورية جاكوب زوما، عندما هنأ النساء المرموقات الثلاث، رئيسة جمهورية ليبريا جونسن – سرليف، ومواطنتها السيدة ليمة غبووي والسيدة توكل كرمان من اليمن، بمناسبة فوزهن بجائزة نوبل للسلام في هذا العام، أكد على المساهمة الهامة التي تواصل المرأة تقديمها في النضال المتواصل من أجل حقوق المرأة والكرامة والسلام والتنمية في جميع أنحاء العالم. إن النساء لا يتسببن في اندلاع الحروب ولكن الأغلبية الساحقة منهن يشكلن الضحايا الرئيسيين للحرب والصراع. وبعد أن تكون المدافع قد سكتت بوقت طويل يظل أطفالهن وأسرهن يعانون من الآثار المدمرة لعواقب الصراع. أما مهمة لمّ الأشلاء وإعادة بناء الأسر والمجتمعات المحلية، فإنها دائما متروكة للنساء.

وتعاني النساء بدرجة غير متناسبة من الفقر. ويكمن أحد الأبعاد الهامة في تعزيز السلام والوقاية من الصراع في كفالة مزيد من العدالة والتنمية الاقتصادية الأكثر إنصافا. ورغم المنجزات المحققة في تمكين المرأة من تولي أدوار قيادية

في منع الصراعات والوساطة فيها، فإن تلك المنجزات لن تجدي نفعا ما لم تعالج بدرجة كافية الأسباب الجذرية للصراع، التي تتصف بطابع إنمائي إلى حد كبير.

ختاما، ينبغي لنا، نحن أعضاء مجلس الأمن، أن نشجع على إدماج المنظور الجنساني للمبادرات الدبلوماسية الوقائية عندما نقرر تجديد الولايات. وذلك يمكن تحقيقه أولا، عن طريق الاستفادة الفعالة من النساء بتكليفهن بمهام الوساطة، بما في ذلك عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام؛ ثانيا، زيادة عدد النساء اللواتي يشغلن منصب الممثل الخاص؛ ثالثا، الاستفادة القصوى من الخبرات الجنسانية الرسمية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ رابعا، إدماج المنظور الجنساني في عمل الأفرقة العاملة المخصصة لمنع الصراعات وحلها في أفريقيا.

في الختام، سيكون من دواعي ارتياح جنوب أفريقيا اعتماد مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا.

السيدة سنتوش شودري (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أشكركِ، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة للموضوع الهام ”مشاركة المرأة ودورها في منع النزاعات والوساطة“ كجزء من المداولات الجارية بشأن المرأة والسلام والأمن.

معروض علينا تقرير الأمين العام (S/2011/598)، وقد استمعنا إلى إحاطات إعلامية من الأمين العام، السيد بان كي- مون، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة ميشيل باشليت، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير لازروس كبامبوي، وممثلة المنظمات غير الحكومية، السيدة أرزال أشرف نعمت. وأود أن أشكرهم جميعا على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

ويتعين أيضا الاعتراف بأن مسألة المرأة والسلام والأمن تنطوي على آثار متشعبة و متعددة الأبعاد. ولذلك لن نغالي مهما قلنا في التأكيد على الحاجة إلى مناقشة هذه المسألة في المحفل العالمي الشامل، أي الجمعية العامة.

لقد أصبحت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مصب الاهتمام الأساسي في التنمية الاجتماعية والعدالة التوزيعية على نطاق المعمورة. ويظل تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا وتعليميا وقانونيا هدفا رئيسيا لحكومة الهند. ونفخر بحقيقة أن الهند قد أعطت للمرأة حقوقا متساوية في التصويت منذ أكثر من ٦٠ سنة، عندما نلنا استقلالنا. وفي عام ١٩٩٢، أجرينا تعديلا للدستور نص على تخصيص ٣٣ في المائة من المقاعد للنساء في مؤسسات وهيئات الحكم على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات. وقد رفعت تلك النسبة فيما بعد إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي الوقت الحاضر لدينا أكثر من ١,٥ مليون نائبة منتخبة في الهيئات المحلية. وذلك يشكل أكبر حشد للنساء في العالم كله في الميدان السياسي على صعيد الحكومة المحلية وعلى الصعيد الريفي وعلى صعيد المقاطعات.

الخطط الخمسية التي وضعتها حكومة الهند للتنمية الاقتصادية تعترف بأهمية دور النساء كعوامل للنمو الاجتماعي – الاقتصادي المستدام وللتغيير، عن طريق تطبيق المقترحات الخاصة بالتمكين الجنساني. ويشكل تمكين المرأة عنصرا جوهريا للنهوض بالتنمية المستدامة الشاملة. وينطبق ذلك أيضا على حالات الصراع. وإننا نؤمن بأن مشاركة النساء في كل مراحل عملية السلام – منع نشوب الصراع، ومفاوضات السلام، وحفظ السلام، والتعمير فيما بعد الصراع – تتسم بأهمية أساسية للسلام والأمن الدائمين.

والجوانب الأساسية للتعمير فيما بعد الصراع، مثل التعافي الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية، تتطلب جميعها مشاركة المرأة الحثيثة. ولقد كان قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) نموذجا للتشريع الدولي الجوهري في

جهودنا لخدمة المرأة والسلام والأمن. وقد بذلت الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني جهودا مطردة ملحوظة في تنفيذ القرار. إلا أن النتائج كانت مختلطة، حيث ظهرت فجوات كبيرة في التحقيق التام لأحكامه.

لقد طرحت منظومة الأمم المتحدة مجموعة شاملة من المؤشرات لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن بالتأكيد أحطنا بالعلم تلك المؤشرات. ونؤمن بأن مؤشرات التقييم والمعايير القياسية تلك يلزم مناقشتها وتطويرها مفاهيميا بقدر أكبر كجزء من عملية حكومية دولية تشاورية أوسع قبل اعتمادها في نهاية المطاف. ويجب على المرء أن يعترف بصعوبة الحصول على بيانات يعول عليها ويمكن التحقق من صحتها، لا سيما من المناطق التي تدور فيها الصراعات.

والمطلوب من الأمم المتحدة أن تنجز أكثر فيما يتصل بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق تعميم المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وإننا نثني على عمل الأمين العام في تعميم المنظور الجنساني في عملية تعيين الموظفين في الأمم المتحدة. ونلاحظ أن أعداد النساء في مستويات صنع القرار القيادية ومشاركة النساء في التخطيط للبعثات وفي عمليات حفظ السلام وفي جهود بناء السلام قد ارتفعت. غير أن تلك الأرقام ما زالت متدنية جدا.

وكما يشير تقرير الأمين العام نفسه، يجب أن يحقق وجود الأمم المتحدة في حالات النزاع وما بعد النزاع – من خلال بعثاتها الميدانية وأفرقتها القطرية – المزيد من الاتساق والتنسيق في معالجة قضايا المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال توفير الخبرة الجنسانية المطلوبة في الوقت المناسب.

إن تعيين ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع وعدد من المبعوثات الخاصات يشكل أيضا تطورات إيجابية. ومن المهم أن يعمل الممثلون الخاصون بطريقة منسقة فيما بين أنفسهم ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وذلك ليس لضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتجنب الازدواجية فحسب، بل ولتعزيز المزيد من الاتساق.

ونرحب بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز عمل الأمم المتحدة المعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك في مجال المرأة والسلام والأمن بشكل ملموس. ينبغي دعم جهودها من جانب الجميع في منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. وعلى المجلس، من جانبه، توفير الموارد المطلوبة لتنفيذ تلك الولايات.

نحن نتفق مع جميع الذين يؤيدون زيادة نشر العسكريات والشرطيات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونؤيد توفير التدريب المناسب لجميع العسكريين وأفراد الشرطة للاضطلاع بمسؤولياتهم على نحو فعال. كانت الهند أول بلد ينشر وحدة حفظ سلام مؤلفة من النساء قوامها ١٠٠ جندية في ليبريا في عام ٢٠٠٧. وعرضنا تقديم المزيد من هذه الوحدات. إن الهند هي أكبر البلدان المساهمة بقوات في تاريخ الأمم المتحدة. نحن فخورون جدا بالسجل المثالي لحفظة السلام التابعين لنا، رجالا ونساء، في حماية النساء والأطفال والمحتاجين في حالات النزاع.

ولا يزال تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في النزاعات المسلحة يشكل تحديا ملحا. لقد أقر المجلس في القرارات السابقة بحالات الضعف الخاص للنساء خلال النزاعات، وأنهن يتحملن عبئا غير متناسب للنزاع المسلح، رغم أنهن في معظم الحالات لا يشاركن مباشرة في القتال. ينبغي ألا يكون هناك أي تسامح على الإطلاق مع العنف القائم على أساس نوع الجنس، ولا بد من إدانة حوادث العنف القائم على أساس نوع الجنس إدانة قاطعة.

ويجب التحقيق على الفور في جميع حالات العنف القائم على أساس نوع الجنس في الصراعات المسلحة، سواء التي ترتكبها أطراف النزاعات المسلحة أو أفراد حفظ السلام أو العاملين في المجال الإنساني، ومقاضاة مرتكبيها.

وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أمن النساء والأطفال. ونرى أيضا المجتمع المدني والمجتمعات المحلية كشركاء قيمين في هذا المسعى، ونتطلع إلى العمل معها للمضي قدما بجدول الأعمال هذا.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام الهند بالإسهام بشكل إيجابي في جهود الأمم المتحدة في حماية القطاعات الضعيفة، بما فيها النساء والأطفال، في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وأدعو أيضا المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون من خلال توفير الموارد وتقاسم التجارب والخبرات لبناء القدرات في هذا المجال.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي، سيدتي الرئيسة، بترؤسكم لمجلس الأمن ونحن نعقد مناقشتنا المواضيعية السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن، ونشيد بمبادرتكم بتنظيمها.

ونشكر الأمين العام ووكيلة الأمين العام باتشيليت والسفير لازاروس كابامبوي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والسيدة نعمت على إحاطاتهم الإعلامية. ونرحب بحضور الآنسة تشودري، عضو برلمان الهند.

كما يعلم الأعضاء، مرت غابون قبل عامين بانتقال السياسي أدارته باقتدار امرأتان، إحداهما رئيسة مجلس الشيوخ والأخرى رئيسة المحكمة الدستورية. وذكر علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، عندما خاطب الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، بالأولوية القصوى التي توليها غابون لمشاركة المرأة الفعالة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات (انظر A/66/PV.16).

وقبل أسابيع قليلة، رحبنا بمنح جائزة نوبل للسلام لثلاث نساء، السيدة إيلين جونسون سيرليف رئيسة ليبيريا، والسيدة ليمان غبوي، المناضلة الليبيرية، وتوكل كرمان، الناشطة اليمنية. وفي مناقشة هذا العام، تجسد تلك النساء الثلاث بوضوح ذات القضية التي نناقشها.

لقد حقق مجلس الأمن، قبل أكثر من عقد، باعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، توافقا في الآراء بالاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام. وقطع المجلس في البيان الرئاسي S/PRST/2001/31، التزامات بشأن هذه المسألة. وبذلك، أشار المجلس إلى أنه دون المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام، فإن جهودنا لصون السلم والأمن الدوليين ستكون دائما غير مكتملة وتسفر عن نتائج ناقصة.

بالنسبة للمسألة قيد المناقشة، يبدو لنا أن هناك ثلاثة مجالات ضرورية من أجل العمل المتسق والمثمر من جانبنا. أولا، يجب أن نعزز إطارنا المعياري، على الصعد الدولي والإقليمي والوطني. ثانيا، يجب أن نعمل من أجل تعزيز القدرات، ولا سيما من خلال بعثات حفظ السلام وفي مرحلتي بناء السلام بعد انتهاء الصراع وإعادة الإعمار. أخيرا، علينا إقامة صلة أقوى بين حماية النساء والأطفال ومنع نشوب النزاعات المسلحة، عن طريق التركيز على الأسباب الجذرية لتلك الصراعات.

ونلاحظ أنه تم إحراز تقدم هيكلي كبير في تعزيز الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي. إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو أساس هذا الهيكل. وقد توسع نطاق هذا القرار، وهو الآن هيكل يضم القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠). توفر تلك القرارات، معا، للمجلس والمجتمع الدولي ككل، مجموعة نفيسة كبيرة من القيم والمبادئ التي يمكن أن توجهنا

في مسائل المشاركة والحماية وبناء القدرات ومكافحة الإفلات من العقاب، وكذلك في إعادة تأهيل وإدماج المرأة في المجتمع في سياق بناء السلام.

ونرحب بأن غالبية قرارات مجلس الأمن تولي اهتماما خاصا لمسألة المشاركة الفعالة للمرأة. ينبغي توسيع نطاق هذا الاتجاه الطيب ليصبح جزءا أساسيا من عمل المجلس والأمم المتحدة.

وفي ضوء الواقع المستمر في حالات النزاع، خاصة استمرار العنف ضد المرأة، لا بد من تحديد الالتزام من جانب جميع الأطراف الفاعلة، الدول في المقام الأول، وأيضا من جانب المؤسسات الحكومية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. يجب أن نكون أكثر يقظة إزاء تطبيق التوصيات ذات الصلة الواردة في قرارات المجلس. وعلينا أيضا أن نراعي بدرجة أكبر توصيات الأمين العام الرامية إلى زيادة إدماج المرأة في عملية المنع والوساطة وبناء السلام في حالات ما بعد النزاع.

وغالباً ما تكون العقبات التي تعترض اضطلاع النساء بدور أوسع ذات طابع ثقافي. ونحن نرى أنه يمكن معالجة هذا الجانب في تقرير الأمين العام المكرس للاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٥. ونشجع أيضاً هيئة الأمم المتحدة للمرأة على بذل مزيد من الجهد في التغلب على العقبات الثقافية التي من شأنها إعاقة بناء السلام. ويمكن أن تكون لزيادة الإجراءات التي تتخذها الهيئة، خصوصاً في أفريقيا، أهمية حاسمة. ومن وجهة النظر تلك، فإن المهمة الحاسمة هي إكمال العمل على المؤشرات المرجح أن تمكننا من تقييم التقدم الذي أحرزناه، ولكنها ستمكننا أيضا، وقبل كل شيء، من قياس العقبات التي تعترض عملنا. ونود أن نرحب هنا بالجهود التي يبذلها الأمين العام بهدف زيادة عدد النساء اللواتي يشغلن المناصب العليا من حيث تنسيق عمل المنظمة في مجال تعزيز السلام والأمن في الأمانة العامة و بعثات حفظ السلام على حد سواء.

ويمثل الرابط بين مبادرات المجلس لتعزيز دور المرأة في عمليات السلام والدبلوماسية الوقائية جانبا هاما من مناقشاتنا. فقد كشفت الجهود المتواصلة على مدى أكثر من عشرة أعوام في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن محدودية النهج القائم على رد الفعل. وتدعم غابون نهجا أكثر شمولا، يهدف إلى إدماج منع نشوب الصراعات، باعتباره جزءاً أساسياً من استراتيجية فعالة لحماية النساء والفتيات من ويلات الصراع والحرب. وستكون للنساء، عبر استراتيجية كهذه، أدوار قيادية تشمل بطبيعة الحال إسهامهن في مجال السياسة في زمن السلم، حتى يتم إدماجهن بشكل كامل في مختلف مراحل الوساطة والمفاوضات السياسية في أوقات الأزمات. وفي هذا الصدد، ينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، المنظمات الأفريقية على وجه التحديد، اعتماد مثل هذه الاستراتيجية. ويمثل إدماج الاتحاد الأفريقي لتكافؤ نسبتي تمثيل الجنسين في المناصب العليا في تسلسله الهرمي، مؤشراً قوياً على الخطو في هذا الاتجاه.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن تشجيع المزيد من المشاركة السياسية الفعالة للنساء على مستوى القارة الأفريقية، لجعلهن عوامل فعالة في الجهود المبذولة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام، يقتضي مساهمة أكبر من قبل جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والمتعددة الأطراف، وحتى الثنائية. ويتسم إعداد البرامج المخصصة لبناء قدرات النساء والفتيات، بما في ذلك البرامج التي تهدف إلى تمكينهن اجتماعياً واقتصادياً، بأهمية حاسمة، خصوصا في مرحلة إعادة الإعمار وبناء السلام. ونرى أيضا أنه ينبغي لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي، أن تؤدي دورا رئيسياً في هذا المجال.

ونود الإعراب عن دعمنا الكامل لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية مناقشتنا.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر (S/2011/598*)، وإحاطته الإعلامية إلى المجلس هذا الصباح. ونود أن نشكر أيضا السيدة ميشيل باشلي، والسيد لازاروس كابامبوي، والسيدة أورزالا أشرف نعمت، على إحاطاتهم الإعلامية التي قدمت إطاراً جاداً وكاملاً لمناقشتنا.

وتعرب كولومبيا عن تقديرها للدور الهام الذي أولاه هذا التقرير لتعزيز آليات التعاون، والحوار البناء، والدعم الفعال للجهود التي تبذل في مختلف البلدان، فضلا عن مساهمات الجمعية العامة، الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية للدول في مجال الوقاية والتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة.

ونشكر السيدة ميشيل باشلي، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على إحاطتها الإعلامية، وعلى مساهمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تساعد على تعزيز التنسيق والتعاون في تنفيذ الولايات ذات الصلة بالنساء والسلام والأمن. وأؤكد للسيدة باشلي، دعمنا لها في الوفاء بولايتها الهامة.

وننوه أيضا بأهمية المذكرة المفاهيمية التي أعدها وفد نيجيريا (S/2011/654، المرفق) التي تم فيها التركيز بشكل مناسب على مشاركة النساء ودورهن في منع نشوب الصراعات والوساطة.

ونتفق مع الأمين العام على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشكل حجر الزاوية في التعبير عن ولايات منظومة الأمم المتحدة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ونشدد في هذا السياق، على الدور الذي أدته المشاورات الحكومية الدولية في تقييم هيكل الجنسين والنهوض بالمرأة، فضلاً عن الاتفاقات المبرمة بين الدول بشأن النماذج والممارسات المعتمدة في ذلك المجال. ويشكل كل ذلك عنصرا أساسيا لإحراز تقدم في تحسين القدرات الوطنية على توسيع مشاركة النساء في منع نشوب الصراعات والوساطة.

وقد ساهم تعيين السيدة مارغوت فالشتروم، بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، في رصد تنفيذ القرارات ذات الصلة، ضمن مجال اختصاصها على نحو ما حدده مجلس الأمن.

ونشدد أيضا على أهمية الإشارة الواردة في تقرير الأمين العام إلى الإغاثة والإنتعاش، فضلاً عن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك خلق فرص العمل، والسياسات التعليمية، والتدريب على مهارات الحياة، وتوفير الفرص والدعم للأطفال، والوصول إلى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والدعم القانوني، وتوفير الخدمات العامة الأساسية، مثل المياه والمرافق الصحية. ونؤكد على أن هذا يمثل تحديا هائلا للدول.

وأود أن أسلط الضوء على حقيقة أن تقرير الأمين العام يشير إلى التقدم المحرز في كولومبيا فيما يتصل بالجوانب الأربعة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهي الوقاية، والمشاركة، والحماية، والإغاثة والإنتعاش. ومن رأيي أن من المهم أيضا تسليط الضوء على الإجراءات الهامة الأخرى التي نسعى لاتخاذها في هذه المجالات في بلدي، على أساس القناعة بأن ظاهرة العنف ضد المرأة تشمل العنف المترلي، والعنف الذي يتم ارتكابه في سياق المجتمع المحلي، والعنف الذي تسببه الجماعات المسلحة غير المشروعة.

ففي مجال الوقاية، أدخلت القوات المسلحة الكولومبية في برامج دوراتها التدريبية دورات في مجال الوقاية من العنف القائم على الجنس، والعنف الجنسي، والصحة الجنسية والإنجابية، والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين.

وفي ما يتعلق بالمشاركة، أود أيضاً أن أشير إلى بعض المبادرات مثل إنشاء مجالس النساء في المجتمعات المحلية، والمختبرات الإقليمية للنساء المنحدرات من الشعوب الأصلية، ومجالس البرامج الإذاعية للمجتمعات المحلية. وتهدف هذه الأدوات إلى تعزيز مشاركة النساء في السياسات العامة، ودعم القادة في المضي قدما في تعزيز هذه السياسات، ومواصلة الحوار مع هذا القطاع، ومع المنظمات الاجتماعية للنساء، وتعزيز العمليات التشاركية على المستوى الإقليمي، ومستوى الإدارات والبلديات.

وهناك قانون سارٍ منذ عام ١٩٩٢ في هذا المجال، وقد تم استكماله مؤخرا بقانون عام ٢٠١١ الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في ممارسة العمل المتعلق بالسياسات التشريعية في الكونغرس، وفي السلطتين التنفيذية والقضائية. وهناك ٣٧ امرأة الآن في البرلمان الكولومبي. وتشغل النساء أعلى المناصب في مكتبي المدعي العام والمراقب المالي في البلد. وتشغل امرأة منصب وزيرة في وزارة الشؤون الخارجية، وكذلك تشغل اثنتان من النساء منصب نائبتي وزيرة الخارجية، ومنهنّ أتلقى الأوامر، أعني التعليمات كل يوم.

ويجسد كل ذلك الجهود التي تبذلها حكومة كولومبيا في مجال اعتماد سياسات تهدف إلى إشراك النساء في جميع مراحل عمليات حفظ السلام وبناء السلام، والقضاء على التمييز ضد النساء وتعزيز تمكينهن اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، فضلا عن مشاركتهن بفعالية أكثر في التنمية – في صنع القرار، والتمتع بالمزايا التي تجلبها التنمية، على حد سواء.

تتمثل أولويتنا في إدماج المنظور الجنساني في سياساتنا الوطنية الكبرى، بما في ذلك خطط التنمية واستراتيجيات القضاء على الفقر وتعزيز فرص العمل وثقافة العمل الحر، وغيرها. نركز بشكل خاص على الإجراءات ذات الصلة بحماية المرأة من جميع أشكال العنف، فضلا عن حماية المرأة الموجودة في حالات ضعف خاصة، مثل المرأة المنتمية إلى السكان الأصليين، والمرأة المهاجرة، والمرأة والفتاة المتاجر بهما، والمرأة الريفية، من ضمن أخريات.

وكولومبيا بصفتها عضوا في لجنة وضع المرأة وفي مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تؤكد من جديد دعمها للتنفيذ الكامل لهذا القرار. إننا نؤكد على أهمية دعم منظومة الأمم المتحدة المنسق والمستمر للمبادرات الوطنية التي تهدف إلى بناء القدرات اللازمة لمعالجة الاحتياجات الأمنية، واحتياجات الإنعاش والتنمية المتعلقة بالمرأة والفتاة في حالات الصراع وما بعد الصراع.

أخيرا، نود أن نؤكد مجددا أن النّهج المتعلقة بحقوق الإنسان التي تركز حصرا على آليات الرصد لا تساهم في إيجاد حلول مستدامة، على عكس آليات التعاون والحوار البناء والدعم الفعال للبلدان، التي تسهم إسهاما حقيقيا في إيجاد حلول فعالة.

السيد باربـاليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. و أود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، وكذلك ميشيل باتشيليت، وكيلة الأمين العام على إحاطتيهما. كما أشكر السفير لزاروس كيمبوي والسيدة أورزالا أشرف نعمت على ملاحظاتهما.

أسفر الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام الماضي عن عدد من الالتزامات المتجددة والإنجازات للدول الأعضاء في مجال تنفيذ هذا القرار والقرارات الأخرى المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد شهد هذا العام أيضا العديد من الأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة والدول الأعضاء في جهد مشترك لتنفيذ قرار النهوض بمشاركة المرأة في السلام والأمن، مع تركيز خاص على مشاركتها في مجال الدبلوماسية الوقائية، وجهود الوساطة، ومنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

إننا نرحب بالتقرير المعروض علينا (S/2011/598). ويتعين أن يوفر تحليل المؤشرات التي يتضمنها، مقاييس مفيدة للمزيد من التخطيط وأن يكون بمثابة خريطة طريق. إننا نرحب أيضا بإنشاء إطار النتائج الاستراتيجية للأمم المتحدة بوصفه أداة هامة للنهوض بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة بشأن المرأة والسلام والأمن. حيث يشمل من بين أهدافه الرئيسية زيادة الانسجام في عمليات اتخاذ القرارات بين مختلف هيئات الأمم المتحدة في نطاق ولاية كل منها، وبناء القدرة والتعاون مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين مثل المجتمع المدني.

منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أصبح من الجلي زيادة التنسيق والاتساق في السياسات ووضع البرامج المتعلقة بالمرأة والفتاة. لذلك فإننا نحبذ استمرار إحاطات وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بغية تيسير التوصل إلى نهج متضافر ومنسق من جانب الأمم المتحدة.

غالبا ما تجلب حالات الصراع وما بعد الصراع العنف والحرمان من الحقوق. إن التصدي للعنف الجنسي والعنف المتعلق بنوع الجنس والمرتبط بالصراع، والتصدي لمختلف الاعتداءات على حقوق المرأة والفتاة، هو جزء لا يتجزأ من جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وفي ذلك السياق، نؤكد على أهمية تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات إلى العدالة. كما يتعين استخدام مجموعة من الآليات القائمة الخاصة بالقانون والمصالحة على الصعيدين الوطني أو الدولي، على أن يشكل دعم المؤسسات الوطنية والإصلاحات المؤسسية، جزءا لا يتجزأ من هذه العملية.

ويتطلب ضمان تمثيل ومشاركة المرأة في محافل صنع القرار والمؤسسات والآليات المعنية بمنع وتسوية المنازعات وبناء السلام، إشراكها في مفاوضات وتنفيذ اتفاق السلام، كما تقتضي تهيئة ظروف مواتية للمرأة لتصبح ضمن صانعي السلام وحفظة السلام وجود مبادئ توجيهية واضحة، ودعما من الأمم المتحدة والسلطات الوطنية. ويتعين على الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية زيادة الاستثمار في تعزيز قدرات المنظمات المعنية بالمرأة. وينبغي توفير الدعم لجهود هذه المنظمات في مجال منع نشوب الصراعات وتسويتها، وينبغي استشارة المرأة بشأن مبادرات السلام المحلية الخاصة بالمرأة.

إننا نؤمن بضرورة أن تعمل البلدان على اعتماد خطط عمل أو استراتيجيات وطنية بغية إدماج مسائل المرأة والسلام والأمن، والقضايا الجنسانية، ضمن السياسات الوطنية واستحداث قاعدة أوسع لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). في ذلك الصدد، من المهم أيضا زيادة معارف وقدرات مرافق الدولة من أجل تنفيذ هذا القرار والتعاون فعليا مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني. أود هنا أيضا أن أذكر بأن البوسنة والهرسك قد اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار وكذلك خطة عمل جنسانية. هاتان الوثيقتان بالغتا الأهمية لشمول الأنشطة المتعلقة بجدول أعمال المرأة

والسلام والأمن في القطاعات ذات الصلة والتعجيل بتنفيذ هذا القرار في بلدنا.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن المرأة يجب أن تشارك في صنع السياسات والتخطيط في مرحلة ما بعد الصراع وعمليات البرمجة. ومن المهم أيضا زيادة عدد الخبراء الجنسانيين المدرجين في القائمة. علاوة على ذلك، يتعين معالجة مختلف ثغرات التنفيذ بطريقة أكثر انتظاما، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق والمساءلة عن النتائج. إن الوضوح وقابلية المقارنة والاتساق ضرورية من أجل رصد تأثير مختلف الجهود الرامية لتمكين المرأة و نيلها حقوقها.

يتمثل دور الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء في هذه العملية المتعددة الأوجه. ومن المهم وضع مبادئ توجيهية مفيدة، وتكييفها وفقا لخصوصية الحالات القطرية، وتقديم الدعم لتطوير أنشطة المرأة والسلام والأمن، في سياق الالتزامات الدولية المدرجة في التشريعات الوطنية.

يمكن أن يساهم استخدام المؤشرات في الرصد الفعال والفعلي وإعداد تقارير عن النتائج وجمع البيانات، وتحديد الثغرات أو العقبات خلال هذه العملية بطريقة منسقة.

وهذا مهم بشكل خاص، عندما نعتبر أن التنفيذ الناجح مرهون بالقدرة على القياس بوضوح وتمييز التقدم في مساعينا المشتركة في مجال المرأة والسلام والأمن.

أخيرا، تعتقد البوسنة والهرسك اعتقادا راسخا بأنه لا إمكانية لسلام وأمن دائمين بدون المشاركة الكاملة للمرأة في جميع جوانب ومراحل حفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن أنشطة منع نشوب الصراعات. وبالتالي، فإننا لا نزال ملتزمين بتوسيع دعمنا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ والقرارات الأخرى ذات الصلة، والأنشطة المقبلة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

السيد بيرغر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم السيدة الرئيسة، لتنظيمكم هذه المناقشة اليوم. وأشكر أيضا الأمين العام والسيدة باتشيليت، والسيد كبمبوي والسيدة نعمت على ملاحظاتهما المتبصرة.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيلقيه رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

إن ألمانيا بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قد أولت على الدوام أهمية كبرى لجميع جوانب مسألة المرأة والسلام والأمن، وعلى وجه الخصوص تحويل الكلمات إلى عمل، بعد مرور ١٠ سنوات على اعتماد هذا القرار الرائد. من هنا، فإننا نشيد بالقرار الذي جاء في الوقت المناسب للجنة جائزة نوبل التي كرمت ثلاث نساء شجاعات وملهمات يشكلن أمثلة عن كيف يمكن للمرأة أن تأتي بما هو مختلف.

ترحب ألمانيا بكل حرارة بالتقرير الوافي للأمين العام (S/2011/598) والتحليل والتوصيات التي يتضمنها، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي والمجموعة الأولى من المؤشرات المحددة.

يعترف مشروع القرار الرئاسي المزمع اعتماده اليوم مرة أخرى بالدور المهم للمرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. إن إدماج المرأة في مبادرات السلام ليس عملا خيريا، بل نراه شرطا أساسيا لأي سلام دائم ومستدام. ستعزز مشاركة المرأة قدرتنا على حل الصراعات وبناء نظامي أمن وعدالة يحميان حقوق الإنسان للجميع. لكن ما زالت هناك ثغرات بين الالتزامات المصرح بها والحالة في الميدان. وما زالت المرأة منقوصة التمثيل في مفاوضات السلام، ومهمشة في الغالب في جهود بناء السلام المستدام.

ماذا يتعين فعله لسد هذه الثغرات؟ أولا، على صعيد الأمم المتحدة، نشيد بهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على عملها في قيادة جهود إشراك المرأة في الأنشطة العامة لتشمل، كلما كان ذلك ممكنا، منظورا جنسانيا في أنشطة الأمم المتحدة، وفي قياس التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالنظر إلى المؤشرات. ومما له أهمية بالغة السعي باستمرار لوضع المزيد من النساء في المناصب القيادية، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، وإعطاء المرأة صوتا خلال كل مرحلة من مراحل عملية من عمليات السلام. وثمة صلة واضحة بين مشاركة المرأة في المراحل المبكرة للدبلوماسية الوقائية أو صنع السلام أو حفظ السلام ووجودها في آليات التنفيذ.

ثانيا، على مستوى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفي سياق كل من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة الأوروبية والناتو، تحقق تقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فيما يتصل بحل الصراعات. فقد تحسن إطلاع القوات على القضايا الجنسانية وبدأنا نرى ثمار وعي وفهم جديدين في الأماكن المهم أن نرى فيها ذلك، أي في المجتمعات المحلية التي ينتشر فيها الجنود. والأفراد الطبيون العسكريون من النساء العاملات في المستشفيات الميدانية يقللن الحواجز أمام المرأة المحلية التي ترغب في العلاج والجنديات يصلن بسهولة أكبر إلى النساء المحليات.

ثالثا، بخصوص المستوى الوطني، قدمت الحكومة الألمانية في العام الماضي تقريرها الثالث إلى البرلمان عن تنفيذها للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والتقرير يتضمن، في جملة أمور، المشاريع المتعلقة بالتدريب الجنساني، بما في ذلك على أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام ومنع العنف الجنسي وتمكين المرأة من المشاركة في عمليات السلام وإمكانية لجوئها إلى القضاء دون معوقات. وثمة تركيز خاص على دعم المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية في تعزيز تمكين المرأة.

وفضلا عن ذلك، وضعت الحكومة الألمانية خطط عمل بشأن القضايا الجنسانية في برامج المعونة الإنمائية وبشأن منع الأزمات الأهلية. وألمانيا تنفذ المؤشرات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٠.

رابعا وأخيرا، بوسع مجلس الأمن أن يفعل المزيد لإدماج قضايا المرأة والسلام والأمن بصورة منهجية في عمله اليومي، بما في ذلك إصدار ولايات بعثات الأمم المتحدة أو تجديدها. وينبغي للمبعوثين والممثلين الخاصين معالجة هذه المسائل، حسب الاقتضاء، في إحاطاتهم الإعلامية أمام المجلس.

وختاما، أود أن أعرب عن تأييد ألمانيا لمشروع البيان الرئاسي الذي سيُعتمد اليوم.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة وعلى قيادتكم القديرة خلال فترة رئاستكم. كما أود أن أشكر الأمين العام ونائبة الأمين العام على مشاركتهما اليوم، والمديرة التنفيذية باتشيليت ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير كابامبوي على إحاطتيهما الإعلاميتين الثريتين بالمعلومات. وأرحب في المجلس بأورزالا أشرف نعمت من فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن وأشكرها على ملاحظاتها المفيدة بشأن التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها النساء في حالات الصراع. وترحب الولايات المتحدة ترحيبا حارا أيضا بتقرير الأمين العام (S/2011/598*).

يشكل منح جائزة نوبل للسلام لهذا العام للرئيسة الليبرية إيلين جونسون – سيرليف والناشطة اليمنية توكل

كرمان وناشطة السلام الليبرية ليماه روبرتا غبوي اعترافا بالدور الذي يمكن للمرأة القيام به في حل الصراعات. والسيدات الثلاث جميعهن أمثلة ممتازة للتغيير الذي يمكن أن تحدثه النساء عندما يتم إعطاؤهن الفرصة لاتخاذ القرارات بشأن مستقبل بلدانهن. وقد كان لهن تأثير كبير على مجتمعاتهن، ونحن نهنئهن.

خلال السنوات القليلة الماضية، اتخذت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها خطوات هامة لزيادة مشاركة المرأة في القضايا المتعلقة بالسلام والأمن. فقد أنشأنا هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ومن خلال عمل المجلس، حددنا ما الذي نتوقعه من أطراف الصراع بخصوص حماية النساء وأنشأنا إطارا لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعكف دول كثيرة، بما في ذلك بلدي، على وضع خطط عمل وطنية لتوجيه مشاركتها بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن.

ولكن كل ذلك مجرد بداية. ويجب علينا أن نضمن ترجمة القواعد والأطر المؤسسية إلى عمل. والمهم الآن هو التنفيذ وتحقيق نتائج.

وتقرير الأمين العام يقدم أمثلة لكل من التقدم الحقيقي والتحديات التي تنتظرنا. ونرحب بالمبادرة التي تنفذها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية لإدراج عناصر جنسانية ومستشارين ومنسقين بشأن هذه القضية في جميع البعثات الميدانية. ويسعدنا تعيين اختصاصي في الشؤون الجنسانية وشؤون الوساطة للعمل ضمن فريق خبراء الوساطة الاحتياطي التابع للأمم المتحدة لضمان معالجة شواغل المرأة في سياق منع الصراعات وحلها، وليس قرب نهاية الصراع فحسب، كما هو الحال غالبا. ومما يثلج صدرنا أن عددا متزايدا من التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن، وكذلك قرارات تجديد ولايات البعثات، يتناول القضايا المتصلة بالمرأة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع.

غير أنه وكما يقول الأمين العام، فإن ”مجرد الإشارة إلى القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليس كافيا“ (S/2011/598*، الفقرة ٧٤ (أ)). ولا بد لنا من أن نوفر لكيانات الأمم المتحدة دعما قويا للتنفيذ وتحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين. ويمكن القيام بالمزيد لضمان إعداد أفراد بعثات الأمم المتحدة إعداد كافيا لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ودعمه في جهودهم. ويتعين تحسين كل من استراتيجيات التدريب قبل الالتحاق بالبعثات والاستراتيجيات على نطاق البعثات بشأن حماية المدنيين، بما في ذلك احتياجات الفئات الضعيفة مثل النساء والفتيات.

ولا تزال هناك فجوات أيضا في ضمان مساءلة من يخدمون في بعثات الأمم المتحدة عن أدائهم، وخصوصا في حالات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وكما يقر الأمين العام، فإن الأمم المتحدة ما زالت تفتقر إلى نظام يتيح الإبلاغ الآمن بالشكاوى من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكون مثالا يُحتذى بالإنفاذ الفعال لسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من قبل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. والعنف الجنسي المرتبط بالصراع يجب التصدي له من البداية تماما في عمليات السلام، وينبغي إشراك المزيد من النساء باعتبارهن وسطاء وأعضاء في أفرقة التفاوض.

تعكف الولايات المتحدة على وضع خطة عمل وطنية لتسريع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نطاق حكومتنا ومع شركائها في المجتمع المدني. وسترتكز الخطة على الركائز الأربع للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠): المشاركة والوقاية والحماية، والإغاثة والإنعاش.

وبخصوص ركيزة المشاركة، فقد دعمت الولايات المتحدة إشراك المرأة الأفغانية في المجلس الأعلى للسلام وفي مجالس الشورى والمفاوضات اللاحقة في سياق عملية إعادة الدمج والمصالحة على المستوى المحلي. كما قدمنا ١٦,٩ مليون دولار في صورة منح مباشرة للمنظمات غير الحكومية الأفغانية التي تركز على المرأة.

وفيما يتعلق بركيزة الحماية، ساهمت الولايات المتحدة بحوالي مليوني دولار لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونظمنا العديد من الدورات التدريبية للقوات العسكرية الأجنبية في مجالات حقوق الإنسان ومنع العنف الجنساني والاستغلال الجنسي وحماية المدنيين.

وبخصوص ركيزة الوقاية، فقد أعدت الولايات المتحدة برامج متعددة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، بما في ذلك برنامج سنوي للمصالحة بتكلفة ٢٦ مليون دولار يدعم البرامج المبتكرة في البلدان المتضررة من الصراع، ويشمل تحليلا جنسانيا.

وفيما يتعلق بركيزة الإغاثة والإنعاش، فإن الولايات المتحدة تقدم تمويلا كبيرا لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي في الحالات التي تكون سلامة المرأة وأمنها عرضة للخطر فيها. وهدفنا النهائي هو الإدماج الكامل للنساء والفتيات في جهودنا الدبلوماسية والأمنية والإنمائية ليس باعتبارهن مستفيدات فحسب، ولكن بوصفهن من عناصر تحقيق السلام والمصالحة والتنمية والنمو والاستقرار.

وبينما نمضي قدما في تنفيذ خطة عملنا الوطنية، ندرك، كما قالت الوزيرة كلينتون خلال مناقشة للمجلس بشأن هذه المسألة في العام الماضي:

”لأننا في نهاية المطاف، نقيس تقدمنا بالتحسن الذي يطرأ على الحياة اليومية للناس في أنحاء العالم. تلك يجب أن تكون قضيتنا، وتمكين النساء من الإسهام بجميع مواهبهن في هذه القضية هو رسالتنا“ (S/PV.6411، ص ٢٠).

نواجه جميعا الآن التحدي الحاسم المتمثل في ترجمة التزاماتنا بشأن المرأة والسلام والأمن إلى نتائج. ونعتقد أنه، من خلال عملنا هنا في المجلس وجهودنا الوطنية، يمكننا مواجهة هذا التحدي معا.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون والسيدة باتشيليت والسفير كابامبوي والسيدة نعمت على عروضهم.

مرّ أكثر من عقد على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وخلال تلك الفترة، بذلت منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء والمجتمع المدني جهودا كبيرة لتكييف القرار حسب الظروف المحلية من خلال طائفة واسعة من التدابير والمبادرات. وقد أُحرز تقدم على صعيد الخطاب واستنباط ممارسات بشأن مشاركة المرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، وزاد الوعي بالتهديد الذي يشكله العنف الجنسي للسلام والأمن.

ولكن بالرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الهامة ظلت الظروف التي ما زالت النساء والفتيات يعشنها في حالات الصراع المسلح وخيمة. ومنافع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم تصل بعد إلى معظم النساء اللواتي يعانين من الصراعات والأوضاع الصعبة.

وفي ذلك الصدد اسمحوا لي بأن أدلي بالتعقيبات التالية. أولا، نعتبر منع نشوب الصراع عنصرا حاسما في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وذلك يشمل منع كل أشكال العنف المرتبط بالصراع ضد النساء والفتيات. ويظل العنف

الجنسي جريمة الحرب الأقل تعرضا للإدانة في اتفاقات السلام وفيما بعدها. وإن إنهاء الإفلات من العقاب ربما يكون أداة المنع الوحيدة الأكثر فعالية في مكافحة تلك الجريمة. ومما يكتسي أهمية حاسمة في ذلك الصدد إصلاح القطاع الأمني وكفالة احترام سيادة القانون بطريقة تراعي المنظور الجنساني أهمية حاسمة. وينبغي تقديم المساعدة في تلك المجالات للمجتمعات التي تعاني من الصراع أو مجتمعات ما بعد الصراع في أسرع وقت ممكن.

الجوانب الوقائية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تشمل أيضا مشاركة النساء التامة وعلى قدم المساواة في جهود منع نشوب الصراعات. ونتفق مع الأمين العام في تقريره (S/2011/598*) بأنه يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لأدوار النساء في الميدان. ونؤيد توصيته المرفوعة إلى المجلس بأن يستخدم مداولاته بشأن الدبلوماسية الوقائية والوساطة للنظر في الوسائل اللازمة لتحسين دور المرأة في منع نشوب الصراع.

ثانيا، المشاركة المجدية للمرأة في محافل ومؤسسات وآليات صنع القرار ذات الصلة بحل الصراعات وبناء السلام تتسم بأهمية جوهرية، لا لخدمة السلام فقط، وإنما أيضا لخدمة التنمية المستدامة والأمن على الأمد البعيد. وينبغي اعتبار تلك المشاركة شرطا مسبقا لبناء ديمقراطية قوية أصيلة، الديمقراطية التي لا يمكن تحقيقها كلية ما لم تعالج أوجه القصور التي تضر بنصف السكان معالجة كافية.

وبناء على ذلك ليست المشاركة السياسية للمرأة ومعالجة احتياجاتها الخاصة مسألتين اجتماعيتين فحسب، بل هما أيضا من مسائل الحوكمة السليمة. وعلى وجه التحديد، تكتسي مشاركة المرأة في مفاوضات السلام أهمية جوهرية لكفالة أخذ حقوقهن واحتياجاتهن في الحسبان في اتفاقات السلام والترتيبات المؤسسية. وتترتب على أحكام اتفاقات السلام عواقب بعيدة الأثر على مشاركة النساء في الحكم في فترة ما بعد الصراع وعلى إمكانية حصولهن على العدالة والتعويضات والموارد والأمن الاقتصادي.

لذلك ينبغي للعناصر الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية ألا تدخر جهدا لضمان مشاركة النساء وكفالة وجود الخبرات الجنسانية في جهود السلام. ومما يتسم بأهمية جوهرية أيضا أن تصبح المشاورات المنتظمة بين المبعوثين الخاصين والوسطاء وجماعات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة من الإجراءات النموذجية المتبعة في العمل.

كما أن بناء شراكات مع قادة المجتمع المحلي وموجهي الرأي العام من الذكور يؤدي أيضا دورا هاما في رفع مستوى الوعي بفوائد مشاركة المرأة ويمكن أن يساعد في تنفيذ البرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على الصعيد المحلي.

ثالثا، ينبغي لنا أن نشدد على أهمية الاستثمار في الشباب، الفتيات والفتيان على السواء، بصفتهم قوة الدفع الأساسية وراء عجلة جهود بناء السلام المجدية. فالشباب العربي قدم مؤخرا نموذجا لانتفاضة الحرية والكرامة والمشاركة. وقد أظهرت جماعات الشباب العربي، في نضالها المشروع من أجل حياة أفضل، قدرة خلاقة هائلة. وإن المثل العليا للشباب تشكل أثمن مورد للتأثير على تنمية مجتمعاتهم وتكوين مستقبلهم. وقد جسدت ذلك السيدة توكل كرمان، المرأة العربية الأولى التي تفوز بجائزة نوبل للسلام، إلى جانب قائدتين عظيمتين من ليبريا.

أخيرا، من مسؤوليتنا الجماعية والفردية، كدول أعضاء، أن نعتمد نهجا متسما بالعزيمة والاتساق يفضي إلى نتائج ايجابية ملموسة في حياة النساء في الأماكن التي تعاني من الصراعات وفي حالات ما بعد الصراع.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركِ، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة المكرسة لمسألة توليها البرتغال أهمية عظمى. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام والسيدة ميشيل باتشيليت والسفير لازروس كبامبوي والسيدة أرزالا أشرف نعمت على بياناتهم المفيدة جدا.

شعار المناقشة المفتوحة هذه السنة، ”مشاركة المرأة ودورها في منع النزاع والوساطة“، كان عنصرا صميميا من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي اعتمده المجلس قبل ١١ سنة. لكن ذلك الهدف ما زال بعيدا عن متناولنا إلى حد كبير، وهو ما أكد عليه الأمين العام في تقريره الممتاز (S/2011/598)، الذي نرحب به كثيرا. وتبعا لذلك، تدور مناقشة اليوم في أنسب وقت.

والبرتغال، بطبيعة الحال، تشاطر المراقب عن الاتحاد الأوروبي الآراء التي سيعرب عنها في البيان الذي سيلقيه فيما بعد.

النساء عوامل لا غنى عنها في عملية التغيير والتنمية. وفي اللحظة التي نتكلم فيها أصبح الربيع العربي مسرحا لمشاركة المرأة الحثيثة في العمليات السياسية. فلدى النساء التونسيات والمصريات والليبيات اليوم توقعات أعلى من توقعاتهن في الماضي – وهي توقعات مشروعة – فيما يتصل بدورهن في رسم مستقبل بلدانهن. والنساء اللواتي بذلن جهودا جهيدة لجعل أصواتهن مسموعة واضطلعن بأدوار هامة في تعزيز التحولات السياسية يتطلعن الآن إلى المشاركة التامة على قدم المساواة في المجال السياسي وإلى المساهمة الحثيثة في استقرار مجتمعاتهن وتقدمها وتماسكها.

وتؤدي النساء في الواقع دورا حاسما في بناء المجتمعات التي مزقتها الحروب وفي الحفاظ على التماسك الاجتماعي. وقد فعلن ذلك في أوروبا، أثناء وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. واضطلعت النساء بذلك الدور في أمريكا الجنوبية وأفريقيا، في البلدان التي عانت من الاقتتال المدني. وما زالت النساء في شتى البلدان تعصف بها الصراعات تؤدي ذلك الدور يوميا. وما هو أساسي هنا هو ضمان أن تكون النساء مشمولات في عمليات السلام وكفالة أن تؤخذ منظوراتهن ومعرفتهن المباشرة بالحالات المحددة وشواغلهن في الاعتبار كإسهام هام في التكوين الجديد للمجتمعات الممزقة في حالات ما بعد الصراع وكمساهمة في جهود بناء السلام.

لقد كان قرار لجنة نوبل النرويجية بمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١ لثلاث نساء اعترافا ”بتمسكهن باللاعنف في نضالهن من أجل سلامة المرأة ومن أجل حقوق المرأة في المشاركة التامة في أعمال بناء السلام“ اعترافا مستحقا جدا بمساهمة النساء الكبيرة في بناء السلام والديمقراطية. ولا ريب في أنه سيبعث برسالة قوية إلى النساء في كل أنحاء العالم بأن ينخرطن في الجهود الرامية إلى تكوين مستقبل بلدانهن.

والواقع أننا، مع اعترافنا بالتقدم الهام المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن، ينبغي لنا أن نعترف بأنه لا تزال توجد تحديات كبيرة. فالنساء ما زال تمثيلهن قاصرا في شتى مستويات مساعي حفظ السلام وبناء السلام، مثلما هو قاصر في مفاوضات السلام الرسمية. وإن استبعاد النساء عن محادثات السلام وجهود بناء السلام غالبا ما يسفر عن قلة الاهتمام المولى لمعالجة التفاوتات الجنسانية ولشواغل المرأة في مرحلة ما بعد الصراع، الأمر الذي يعزز حلقة اللامساواة والتهميش أكثر.

في وقت لاحق سيعتمد المجلس بيانا رئاسيا يشجع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمات النسائية على

المشاركة في منع نشوب الصراعات والوساطة. والبرتغال تؤيد تأييدا تاما تلك الجهود المحددة لزيادة المشاركة الفعالة للنساء كوسيطات في عمليات السلام، فضلا عن الجهود المبذولة لإعداد النساء للتدخل الفعال في حل الصراعات والمساهمة في السلام والاستقرار.

وفي ذلك الصدد نرحب بجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية إلى تقديم الدعم التقني للمنظمات النسائية. ونسلم بأن الكثير قد تحقق على المستويين المحلي والإقليمي لتعزيز جماعات المجتمع المدني المعنية بالمرأة. ونرحب كذلك بكل جهد تبذله الدول الأعضاء للنهوض بمشاركة المرأة السياسية والقضاء على التمييز ورفع الحواجز الدستورية ضد النساء. ومطلوب أيضا مزيد من العمل بشأن العقبات التي تحول دون المشاركة التامة في الميدان السياسي، مثل الفقر والعنف الجنسي وقلة إمكانيات الحصول على التعليم والأفكار المجتمعية السلبية المقولبة والحواجز الثقافية والنفسية.

ثمة دور أساسي يضطلع به المجلس في رصد مشاركة المرأة في العمليات السياسية. وأنتهز هذه الفرصة لتسليط الضوء مرة أخرى على أهمية توجيه دعوة إلى السيدة ميشيل باتشيليت لموافاة المجلس بإحاطات إعلامية عن المشاركة السياسية للمرأة في حالات الصراعات المعروضة على المجلس، كإجراء تكميلي للإحاطات الإعلامية التي يتلقاها المجلس من إدارات الأمانة العامة الأخرى. وإننا نهنئها بحرارة على العمل الهام جدا الذي تضطلع به وعلى ما تبديه من قيادة والتزام. وهنا نود أن نكرر مساندتنا التامة لها في مساعيها.

أختتم بالقول إن البرتغال دأبت لا على دعم تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة فحسب، وإنما أيضا للنهوض بمشاركتها السياسية في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، مثل ليبيا والصومال وجنوب السودان وأفغانستان، من بين حالات أخرى.

وفي إطار السعي من أجل السلام، لا يسع المجلس أن يستبعد مهارات ومواهب نصف سكان العالم. وفي هذا السياق، يؤكد بلدي مجدداً التزامه بضمان مشاركة فعالة للمرأة في السلام والأمن وتحويل هذا الالتزام إلى عمل معزز.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تقدر الصين جهود نيجيريا لعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على بيانه. وقد استمعت باهتمام أيضاً إلى بيانات السيدة باتشيليت، المديرة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، والسفير كابامبوي، الممثل الدائم لزامبيا ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيدة نعمت، ممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

النساء عرضة للخطر في حالات الصراع، ولذلك ينبغي إيلاء اهتمام خاص بهذه المسألة. ويمكن للنساء أن يقدمن إسهامات فريدة في صون السلام والأمن الدوليين، وينبغي زيادة الاستفادة من قدراتهن في هذا الصدد. واتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان تقدماً هاماً في جهود المجتمع الدولي لحماية حقوق المرأة ومصالحها. ولكن، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في إطار التنفيذ الشامل لذلك القرار. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى أربع نقاط.

أولاً، بغية تجنب الأضرار التي تصيب النساء في الصراع المسلح والحد منها، من الضروري، بداية، تجنب الحرب والحد من الصراعات. ومجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولحماية حقوق المرأة ومصالحها، يتعين على المجلس ممارسة دبلوماسية وقائية نشطة وتشجيع استخدام الوسائل مثل الحوار والمشاورات والمفاوضات للتسوية السلمية للتراعات. ويتعين تنفيذ قرارات المجلس، لا سيما ولايته بشأن حماية المدنيين، تنفيذاً صارماً لتجنب وقوع المزيد من الخسائر بين النساء والأطفال.

ثانياً، إن ضمان مشاركة المرأة في تسوية الصراعات ومنع نشوبها وفي إعادة التأهيل وإعادة الإعمار جزء هام في جهود تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والصين تؤيد اضطلاع النساء بدور أكبر في المساعي الحميدة والوساطة في التراع. ونأمل أن يعين مجلس الأمن المزيد من الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين من النساء، كما نأمل أن نرى مشاركة أكبر للمرأة في جهود الأمم المتحدة للمساعي والوساطة بشأن بؤر التوتر الإقليمية والدولية الكبرى.

ثالثاً، وفي إطار تسوية الصراعات وإعادة الإعمار بعد الصراع، لا بد من احترام الملكية الوطنية للحكومات والشعوب صاحبة الشأن. ويمكن للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة بناءة، ولكن عليه أن يلتزم بميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وفي إطار حماية حقوق المرأة ومصالحها وتعزيز دورها في السلام والأمن، لا بد أن تؤخذ الشروط الوطنية الخاصة والاختلافات التاريخية والثقافية في الاعتبار تماماً. فالنهج الواحد غير مستصوب.

رابعاً، في إطار النهوض بجدول الأعمال بشأن المرأة والسلام والأمن، ينبغي أن تتعاون هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أثناء العمل، كل في مجال اختصاصه. وعلى المجلس، وفقاً لولايته بموجب الميثاق، أن يركز اهتمامه على الحالات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وفي نفس الوقت، فإن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتطلب كذلك من هيئات مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان أن تقوم بدورها كاملاً. والصين تقدر الدور الريادي لجهاز الأمم المتحدة المعني بالمرأة وتتطلع إلى إسهامه بدور أكبر في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للأمين العام، السيد بان كي - مون، ووكيل الأمين العام ورئيس جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، السيدة باتشيليت، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير كابامبوي، وممثلة المجتمع المدني، السيدة نعمت، على عملهم بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن والمعلومات التي قدموها عن الحالة بهذا الخصوص.

إن تاريخ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الممتد لأكثر من ١٠ سنوات، أكد عند التطبيق الدور الرئيسي لهذه الوثيقة وأهميتها في النهوض بدور المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي إعادة الإعمار بعد الصراع، وكذلك في حماية المرأة أثناء الصراع. وفي هذا الصدد، نعرب عن بالغ سرورنا لأن البيان الرئاسي للمجلس قد أولى مسألة إسهام المرأة في الدبلوماسية الوقائية الاهتمام الواجب هذا العام كأولوية.

وكما ذكرنا في مناسبات عديدة، وفي محافل وأحداث مختلفة، يجب ألا ينظر إلى النساء كمجرد ضحايا في الصراعات المسلحة. فذلك في حد ذاته شكل من أشكال التمييز. وثمة شرط أساسي للقضاء على التمييز ضد النساء في مثل هذه الحالات يتمثل في مشاركتهن الكاملة في كل جوانب الدبلوماسية الوقائية ذات الصلة. ويمكن للمرأة، بل يجب عليها، أن تسهم بشكل أكبر في منع نشوب الصراعات وتسويتها.

وفيما يتعلق بوظائف مجلس الأمن المخولة له بموجب الميثاق، ينبغي أن يهتم فحسب بالحالات التي تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ومسائل العنف ضد المرأة ينبغي ألا تُنظر في المجلس إلا بقدر ارتباطها بمسائل صون السلام والأمن وبالحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ونحن مقتنعون بأن ذلك سيضمن عمل المجلس بفعالية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونرى أيضاً أن الربط المصطنع للمسائل الجنسانية بكل تشعباتها بمجلس الأمن حصرياً يتناقض مع ولاية المجلس ويؤدي إلى اختلال التوازن فيما يتعلق بالتنسيق على مستوى

المنظومة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أيضاً أن هذه المسألة لا تعني مجلس الأمن فحسب، بل والجمعية العامة ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بوضع المرأة. ومن الأهمية بمكان ألا يكون هناك تكرار في الولايات.

كما أننا غير مقتنعين بملاءمة إنشاء آلية متخصصة في إطار مجلس الأمن للإشراف على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الواضح أن ما نحتاج إليه هو زيادة فعالية الآليات القائمة داخل المنظومة من خلال تحسين تنسيقها ومساءلتها تحت قيادة الجهاز المعني بشؤون المرأة. ونحن نرحب بجهود ذلك الجهاز، التي تقودها السيدة باتشيليت، لتعزيز عمل الهياكل والمكاتب المختلفة والإجراءات الخاصة التي تتعامل مسائل المرأة والسلام والأمن. ولكن الوقت ما زال مبكراً لتقييم عمل الجهاز الذي بدأ عمله قبل عشرة أشهر فحسب.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام (S/2011/598*) الذي جرى إعداده لهذه الجلسة. ونرى أنه سيكون من المناسب أن نضمن تناول التقارير في المستقبل للطابع المتعدد الجوانب للعنف ضد المرأة، وهو ما يطالب به القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ذاته. وبصفة خاصة، ندعو الأمين العام إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للمشاكل الهامة مثل قتل وجرح النساء والأطفال، لا سيما نتيجة للاستخدام العشوائي والمفرط للقوة. فالجرائم من هذا القبيل غالباً ما يفلت مرتكبوها من العقاب أو تبرر بتعذر تجنبها أو ما يسمى بالأضرار الجانبية. وهذا يتناقض مع أحكام اتفاقية جنيف، في جملة أمور. والأحداث الأخيرة في ليبيا خير مثال على ذلك.

وعند الاقتضاء، فإننا مستعدون للعودة للنظر في هذه المسألة وتقديم التفاصيل عما نقصد بذلك فعلاً. وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بالجزء الأول من التقرير، بشأن مؤشرات التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نود التأكيد على أنه ما زالت هناك تساؤلات مفتوحة بشأن ملاءمة وأهمية المؤشرات الفردية ونطاقها واستخدامها. ونرى أيضاً أن العمل بشأن تلك المؤشرات ينبغي أن يجري بطريقة أكثر شفافية وانفتاحاً، مع إشراك الدول الأعضاء كافة، حيث أن الأمر يعنيها كلها وليس الدول الخمس عشرة الأعضاء في المجلس وحدها.

وهذا ينسحب أيضاً على المرفق للتقرير. وقد طلب المجلس وضع إطار استراتيجي بشأن عمل مكاتب الأمم المتحدة في تنفيذ القرار خلال السنوات العشر القادمة. ونرى كذلك أن ضمان فعالية العمل على أرض الواقع يكمن في مراعاة طبيعة كل دولة واحتياجاتها الخاصة. وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد مرة أخرى على اقتناعنا بأنه لا يمكن ضمان حماية المرأة وحقوقها أثناء الصراع المسلح إلا من خلال الجهود المشتركة لجميع الأطراف المعنية. وبالنسبة إلينا، فإن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يظل الإطار المرجعي في هذا الشأن.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أرحب بعقد هذه المناقشة وأن أشكر الأمين العام، والسيدة ميشيل باتشيليت، والسفير لازاروس كبامبوي، والسيدة أُرزالا أشرف نعمت على إحاطاتهم الإعلامية ومشاركتهم في هذه الجلسة. وأود أيضا أن أعرب عن التأييد للبيان الذي سيُدلى به لاحقا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويبدو لنا أنه بات مهما أكثر من أي وقت مضى أن يتناول مجلس الأمن مسألة دور المرأة ومشاركتها في منع نشوب الصراع والوساطة. وقد جاء الربيع العربي ليذكرنا بذلك بقوة. فقد كانت المرأة طرفا فاعلا هاما في التحولات التي وقعت في تونس ومصر وليبيا. وفي سوريا واليمن اليوم، تواصل المرأة كفاحها بشجاعة خارقة للعادة دفاعا عن حريتها ولكفالة احترام أبسط حقوق الإنسان الأساسية ولإسماع مطالباتها الديمقراطية. وفي هذا الصدد، أود أن

أرحب بمنح جائزة نوبل للسلام هذا العام لثلاث نساء استثنائيات يقمن بأعمال رائعة من أجل السلام وحقوق الإنسان.

ويجب أن يستمر تمثيل المرأة والتشاور الفعال معها في عمليات الإصلاح الجارية. ويجب أن يكون لها مكان إلى جانب أقرانها الذكور من أجل أن ينفذ بنجاح الانتقال إلى الديمقراطية وإقامة أنظمة تكون أكثر إنصافا وأحتراما تجاه شعوبها. وهذا يتعلق بنجاح التحولات السياسية الجارية، ولاحقا، باستقلال البلدان ذاتها، ومن ثم بأمن المنطقة.

إن التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، يمثل أولوية لفرنسا، التي عملت بنشاط من أجل اعتماده، تماما كما فعلنا من أجل تعزيز الوعي بهذه المسألة في الاتحاد الأوروبي، ولا سيما أثناء رئاستنا للاتحاد في عام ٢٠٠٨. وفي العام الماضي اعتمدت فرنسا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار. وتهدف الخطة بصفة خاصة إلى إعطاء الأولوية، على المستوى الدولي، لحماية المرأة من جميع أشكال العنف وتعزيز احترام حقوقها الأساسية، فضلا عن مشاركتها على قدم المساواة في عمليات اتخاذ القرار في سياق بناء السلام، وإعادة الإعمار والتنمية.

وتعهدت فرنسا في إطار خطة العمل التي اعتمدتها بتعزيز مشاركة المرأة المباشرة في جهود إعادة الإعمار وفي عملية اتخاذ القرارات، أي من خلال التركيز على أولوية الوصول إلى مواقع القيادة. وبصفة خاصة، تنفذ فرنسا عددا من البرامج التعاونية، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، وتهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرار، وتعزيز إمكانية وصولها إلى قطاع العدالة ومشاركتها فيه. ونقوم بذلك من خلال الاعتماد على منظمات المجتمع المدني، وخصوصا الجماعات النسائية، التي أود هنا أن أشيد بها. ويجري تنفيذ تلك البرامج في أفريقيا والعالم العربي، وكذلك في أفغانستان. وعلاوة على ذلك، تُطور فرنسا برامج يقصد منها تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. كما تشمل خطة عملنا مبادرات للتوعية بالحاجة إلى احترام حقوق الإنسان للمرأة في سياق برامج التدريب التي تشكل عنصرا هاما آخر في تنفيذ القرار بشأن المرأة والسلام والأمن.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الصادر حديثا (S/2011/598*). إننا نتفق مع الجزء الأكبر من تحليله. ونود أيضا أن نشيد بالعمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة بقيادة السيدة باتشيليت. ويمثل الإطار الاستراتيجي ومؤشرات المتابعة المشار إليها في التقرير أدوات مفيدة، سواء للدول الأعضاء أو للأمم المتحدة، في متابعة تنفيذ القرار بشأن المرأة والسلام والأمن. فهي تمكن ليس من تقييم النتائج فحسب، بل أيضا من تحديد أوجه القصور في مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها. كما أنها تسمح بتركيز جهود المجتمع الدولي على كفالة حماية أفضل للمرأة في الصراع المسلح.

وقد شهدنا إحراز تقدم في هذا الصدد خلال السنوات العشر الماضية. فمن أجل تكميل القرار، وضع المجلس إطارا يمكّن من اتباع نهج أشمل تجاه حماية المرأة ومشاركتها في حل الصراعات. وفي الوقت ذاته، تبذل الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، بالإضافة إلى الهيئات والمنظمات الأخرى، جهودا منسقة على نحو أفضل. ومما لا شك فيه أن دور السيدة باتشيليت أسهم في تحقيق ذلك. كما أود أن أشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع وبجهودها التنسيقية، وكذلك الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح على ما تقدمانه من مساهمات.

وأود ان أختتم بياني بالإشارة إلى مسألة العدالة، التي تمثل موضوعا رئيسيا في تنفيذ القرار بشأن المرأة والسلام والأمن. فكيف يمكن للمرأة أن تعبر عن نفسها وأن تشارك في الحياة العامة إذا كان عليها أن تعيش بجوار معذبيها السابقين، أو في ظل حالة من الخوف والاضطهاد؟ وكيف لها أن تصل إلى العدالة إذا كان الطريق إلى العدالة محفوفا بالإذلال والتهديد والانتقام؟ ويمثل الوصول إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب عنصرين أساسيين في كفالة مشاركة المرأة الكاملة. وبصفة خاصة، من واجب المجتمع الدولي أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة – وهي إنشاء لجان التحقيق، والإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفرض الجزاءات الموجهة، في حالات الانتهاكات الخطيرة والاعتداءات المنهجية على حقوق المرأة. حينذاك فقط، ستكتسب جهود المجتمع الدولي مصداقية حقيقية فيما يتعلق بحماية المرأة وتعزيز مشاركتها في حل الصراعات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي ببيان الآن بصفتي ممثلة نيجيريا.

أود أن أعرب عن تقديري وفدي للأمين العام بان كي – مون على تخصيص الوقت من برنامجه الحافل بالمشاغل للحضور إلى هنا وتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. إن تقريره (S/2011/598*) والتعليقات التي أبداها اليوم ترسي لنا أساسا مناسبا تستند إليه مناقشتنا. وأود أيضا أن أشكر السفير لازاروس كبامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيدة ميشيل باتشيليت، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، والسيدة أُرزالا أشرف نعمت، من الفريق العامل للمنظمة غير الحكومية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، على إحاطاتهم الإعلامية الحافلة بالمعلومات المفيدة.

ومع أن السيدة باتشيليت سلطت الضوء على التقدم المتواضع التي أحرزته الدول الأعضاء والأمم المتحدة في النهوض ببرنامج عمل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن ننتبه إلى تحذيرها من أننا لا نزال بعيدين بمسافة طويلة عن الإدماج المنهجي الكافي للمرأة في عملية منع نشوب الصراع وبناء السلام. إننا نعتقد أن هذه لحظة مؤاتية في تاريخ تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم ما كان له أن يأتي في وقت مناسب أكثر، إذ أنه يأتي بعد التقدير الذي منحته لجنة نوبل لدور ومشاركة ثلاث نساء مرموقات في حل الصراعات وعمليات السلام في مجتمعاتهن. وإذ نهنئ الرئيسة إلين جونسون – سيرليف، والسيدة ليمان غبووي، والسيدة توكل كرمان على انجازاتهن الريادية، فإننا نشاطر لجنة نوبل الأمل في أن هذا التقدير لمكان المرأة في عملية السلام، الذي يردد صداه مشروع البيان الرئاسي بصوت عال، يمثل لحظة فاصلة وتحولا نموذجيا في الجهد الدولي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إننا نلاحظ مع الرضا أن مشروع البيان الرئاسي يتوافق مع موضوع هذه المناقشة المفتوحة، وهو ”دور ومشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات والوساطة“. ومن خلال مشروع البيان الرئاسي، يعترف المجلس بأن المرأة تستطيع أن تؤدي دورا أساسيا في حل الصراعات، وهي تقوم بذلك فعلا. ومع ذلك، يلاحظ مشروع البيان أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتهيئة الظروف التمكينية لمشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام.

وينبغي لتلك الجهود المبذولة لتهيئة الظروف المناسبة لكفالة مشاركة المرأة الكاملة أن تتضمن زيادة مشاركة وتمثيل المرأة في مبادرات الدبلوماسية الوقائية. وينبغي لها أيضا أن تضمن تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية ذات الصلة والمنظمات النسائية المعنية بالمسائل المتعلقة بالصراعات

وبعد انتهاء الصراعات، والتمثيل الكافي للمرأة في المفاوضات وتنفيذ اتفاقات السلام، ودعم أنشطة السلام المحلية للمرأة، والعمل على إعلاء شأن حقوق الإنسان للمرأة، ورفع مستويات التمثيل في الأدوار المتمثلة في عملية صنع القرارات، وكفالة التماسك والتنسيق المناسبين فيما بين كيانات الأمم المتحدة المسؤولة عن تنفيذ جدول أعمال المرأة، والسلام والأمن في منظومة الأمم المتحدة برمتها.

أما فيما يتعلق بموضوع التماسك والفعالية في الأمم المتحدة بشكل خاص، فنقر بالدور الهام والمركزي لكيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المعروف بـ (كيان الأمم المتحدة للمرأة). فهو يعمل بشراكة وتعاون وثيقين مع ممثلي الأمين العام الخاصين المعنيين بمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وبالأطفال والنزاع المسلح.

إن الفجوات والتحديات التي تعرقل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كبيرة بالفعل. ويتعين على الجهات الفاعلة أن تكرس نفسها من جديد على الصعيدين الإقليمي والدولي لمعالجتها. ونعتقد أن تطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية ما برح يمثل استراتيجية حيوية للوفاء بالالتزامات بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن نيجيريا بوصفها من الأطراف الموقعة على إعلان دكا التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ملتزمة بالإسراع في التنفيذ الوطني والإقليمي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويدعو الإعلان إلى وضع خطة عمل إقليمية داخل الجماعة لدعم خطط العمل الوطنية. وسوف تنسق الجماعة وتتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومع كيان المرأة في هذه العملية.

إن نيجيريا ملتزمة أيضا بالوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب فيما يتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا. وكما تقول السيد باشيليت في أحيان كثيرة، فإن العقبات التي تقف أمام المشاركة السياسية للمرأة هائلة حقا، اعتقد أن لها أثر مباشر على طاقتها للقيام بدور نشط في الدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات. فالعنف والفقر عدم الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والفرص الاقتصادية المحدودة كلها تتحالف لتقويض دور النساء والفتيات في منع نشوب الصراعات، وفي مفاوضات السلم وبناء السلام. ومن هنا، من الضروري أن نتخذ التدابير اللازمة للتغلب على هذه العقبات المتأصلة.

ونرى أن تعزيز المساواة للمرأة وتمكينها من أفضل الطرق لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع ومن ثم منع وقوع هذه الصراعات. وأتوخى صدور بيان رئاسي يتماشى مع تلك الخطوط في المستقبل القريب.

ونقر بأهمية العلاقة بين المبادرات الدبلوماسية التي يأخذ زمامها المجلس وبرنامج المرأة والسلم والأمن. وبما أن المرأة هي في العادة أول وأكثر من يتضرر في أي صراع، فالحيلولة دون اندلاع الصراعات تكفل السلام والأمن للنساء والفتيات. وحتى لو أننا جميعا ما برحنا ملتزمين بإحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تركز على حالات الصراع المسلح وحالات ما بعد الصراع المسلح، فقد أصبح من الحتمي تكريس نفس القدر من الاهتمام لاستراتيجيات منع نشوب الصراعات، بما في ذلك استخدام الدبلوماسية الوقائية.

ومما يبعث على الارتياح أن نعرف أنه تتاح للمجلس الفرصة في كل عام لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتطلع قدما إلى يتضمن تقرير الأمين العام في العام المقبل، من بين أمور أخرى، أعمالا ومنجزات محددة، فضلا عن التحديات التي تواجهنا

في تنفيذ البيان الرئاسي الذي سنعتمده في وقت لاحق من هذا اليوم.

نتطلع قدما أيضا إلى الاستعراض الرفيع المستوى المزمع عقده في عام ٢٠١٥ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأثق بأن هذا البيان وغيره من البيانات الرئاسية التي ستصدر في المستقبل، ومبادرات المجلس سوف تؤدي دورا هاما للغاية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية فيما يتعلق ببرنامج المرأة والسلام والأمن.

استأنف الآن وظائفي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن.

معروض على المجلس نص بيان تقدمه الرئيسة باسم المجلس بشأن اجتماع اليوم.أود أن أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان. وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يقرون هذا البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/20.

تقرر ذلك.

أود أن أذكّر المتكلمين كافة بضرورة أن يقصروا بياناتهم على ما لا يتجاوز أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مقتضبة عندما تتكلم في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد لاتافا (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البلدان النوردية: الدانمرك، وأيسلندا، والنرويج والسويد وبلدي فنلندا.

أود أن ابدأ كلمتي بشكر الرئاسة النيجيرية على تنظيمها لهذه المناقشة، وأشكر الأمين العام ووكيلة الأمين العام باشيليت ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير كابامبوي على ملاحظاتهم القيمة. وأود أن أعرب عن شكري الخاص للأفكار النيرة التي قدمتها السيدة أرزالا أشرف نعمات نيابة عن المجتمع المدني.

إنني أقر تماما بأن مساهمة المرأة في زيادة المشاركة الفعالة قبل الصراع وخلاله وبعده تمثل أولوية بالنسبة للحكومات النوردية، وأشكركم يا سيادة الرئيسة،على اختيار هذه الموضوع لمناقشة هذا العام.

في العام الماضي احتفلنا بالذكرى العاشرة لصدور القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد انصب التشديد فيه على الالتزامات من أجل العمل والمتابعة المنتظمة. ونشكر الأمين العام على تقريره الرائع (S/2011/598) الذي يتضمن بيانات محددة ترتكز على مؤشرات المجلس المتفق عليها في العام الماضي وإطار عمل استراتيجي جيد جدا تهتدي به الأمم المتحدة في الطريق الذي أمامها.

قبل أسبوع بالضبط، شدد قرار مجلس الأمن الذي المتخذ بشأن اليمن (القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)) على أهمية المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة واحترام حقوق الإنسان للجميع. نرحب بهذه النداءات القوية جدا.

خلال هذا العام الحافل بالأحداث، خرجت النساء مع الرجال إلى الشوارع والساحات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط مطالبة بالتغيير، والمساواة، والحرية والعدالة. وندعو مجلس الأمن إلى أن يضمن الاستماع إلى صوت المرأة وتجسيده في التخطيط، والأفعال والنتائج. إن الأحكام المتعلقة بالمشاركة الكاملة للمرأة بشأن حماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها ينبغي أن تكون مشمولة بجميع القرارات المتعلقة ببلد بعينه، وينبغي أن تكون لها متابعة منتظمة عندما يعود إلى المجلس المبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون للأمين العام.

إن الجهود التي تقوم بها المرأة من خلال المجتمع المدني والقنوات الحكومية لمنع نشوب الصراع والجهود التخفيفية في حالات الصراع جديرة بزيادة دعمنا المالي والسياسي والفني لها. إن مشاركة المجتمع المدني تخدم هدفين وهما: تعزيز الحوار الشامل والتنمية. وهذه المشاركة تبني أيضا قدرة المرأة على زيادة انخراطها في عمليات رسمية. إن زيادة عدد المرأة في الهياكل الحكومية، على سبيل المثال في قطاعي الأمن والعدالة، يجعل هذه المؤسسات أكثر ديمقراطية وأكثر استجابة جنسانية وأكثر مساءلة. وهذا يساهم في منع نشوب الصراع.

إن المرأة يجب أن تكون منخرطة منذ البداية في عمليات السلام لكي تعزز المساواة واستدامة اتفاقات السلام. فينبغي لأفرقه الوساطة والتفاوض أن تضم خبراء متخصصين في المجال الجنساني وأن تجري مشاورات شاملة. والحاجة تمس إلى مزيد من الجهود لترشيح وتعيين المزيد من النساء في أعمال الوساطة ومعالجة العقبات التي تواجهها المرأة. فالزيادة في عدد النساء في المنظمات الدولية وفي السلك الدبلوماسي الوطني أداة من أجل توسيع دائرة النساء المؤهلات. في الوقت ذاته، هناك حاجة إلى التوجيه والخبرة لكي يتمكن الوسطاء من إدماج المنظور الجنساني في اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار. ترحب بلدان الشمال الأوروبي بعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتدعم تماما استراتيجيتها المشتركة مع إدارة الشؤون السياسية بشأن نوع الجنس والوساطة باعتبارها أداة فعالة.

ولدى التخطيط لمرحلة ما بعد الصراع ووضع الميزانية، ينبغي أن تكون هناك إجراءات محددة الأهداف وخبراء جنسانيين في قطاعات معينة لجميع المجالات ذات الصلة، مثل إصلاح قطاع الأمن والانتعاش الاقتصادي. تقدم خطة عمل الأمين العام المكونة من سبع نقاط بشأن بناء السلام (انظر S/2010/446) توصيات مفصلة في هذا الشأن.

نرحب بالعمل الذي تم إنجازه حتى الآن. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ونحن نشجع الأمم المتحدة على تنفيذ جميع التوصيات دون تأخير. ونلتزم، باعتبارنا جهات مانحة بدورنا من خلال دعم مشاركة المرأة في مؤتمرات المانحين في مرحلة ما بعد الصراع وتوجيه التمويل للمبادرات التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

لقد تعهدنا قبل عام بالتزامات للمضي قدما في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أقدم تقريرا موجزا عن ثلاثة مجالات نفذت فيها بلدان الشمال الأوروبي التزاماتها بشكل ملموس.

المجال الأول هو خطط العمل الوطنية. وقد وضعت جميع بلدان الشمال الأوروبي خطط عمل وطنية تستند إلى نظرة شمولية للسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وتعمل العديد من الوزارات المختصة والوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني معا لضمان التنفيذ والتعزيز الفعال في الوقت موعد المناسب للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن خطط العمل الوطنية لبلدان الشمال الأوروبي موجهة نحو تحقيق النتائج، ويسترشد تنفيذها بمجموعة من المؤشرات لقياس التقدم الحقيقي.

وقد انخرطت بلدان الشمال الأوروبي في برامج التوأمة والتعاون مع الدول الشريكة، بما في ذلك أفغانستان وكينيا وليبريا ونيبال والفلبين. ونقدم الدعم التقني والمالي لتطوير هياكلها الجديدة. لكن علينا أيضا أن نتعلم منها، ونأمل أن تكون أنشطتنا بهذه الطريقة أكثر استجابة لاحتياجات وأولويات البلدان التي شهدت مؤخرا حالات الصراع أو الضعف. وبعملنا معا، نعزز الإرادة السياسية من أجل حقوق المرأة في كل جزء من العالم.

وقد استفادت بلدان الشمال الأوروبي كثيرا من مشورة المجتمع المدني وشراكته. نؤيد عمل المنظمات غير

الحكومية المحلية والإقليمية من أفغانستان إلى منطقة البحيرات الكبرى ومن نيبال إلى السودان.

ثانيا، يسرنا أن نبلغكم بالزيادة الواضحة في عدد النساء في صفوف الجيش والشرطة و حفظة السلام المدنيين المنتشرين. ونحن ملتزمون أيضا بتدريب موظفينا على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. فقد تلقت جميع أفرقة الشرطة المختلطة المنتشرة في هايتي وليبريا وأفغانستان تدريبا بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد تم تدريب بعضهم خصيصا للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. لقد قمنا بوضع دليل لحقوق الإنسان لجميع موظفي إدارة الأزمات ودعم إصلاح القطاع الأمن المراعي للمسائل الجنسانية في فلسطين والبلقان.

ثالثا، قمنا بزيادة جهودنا لمكافحة الإفلات من العقاب، مع إيلاء الاهتمام الواجب لحقوق الضحايا. إن العدالة، بما في ذلك تعويضات الضحايا، أمر ضروري لاستعادة ثقة الشعب في حكومته. و ينبغي ألا يكون هناك عفو أبدا عن الجرائم الأكثر خطورة، بما في ذلك العنف الجنسي، الذي يمكن أن يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ونظل مؤيدين مخلصين للمحكمة الجنائية الدولية وكنا في طليعة العمل الذي يربط بين مبدأ التكامل لديها وأنشطة التنمية التي تعزز سيادة القانون على الصعيد الوطني. وقد قدنا أيضا المناقشات بشأن مراجعة استراتيجية المحكمة بشأن الضحايا، وندعم صندوقها الاستئماني للضحايا.

أشكرك، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لتبادل بعض آراء بلدان الشمال الأوروبي وتوصياتها. نحن على استعداد لمواصلة العمل مع المجلس و الأمم المتحدة من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد ريكن (النمسا) (تكلم الإنكليزية): مناقشة العام الماضي في الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ مجلس الأمن القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تحت رئاسة أوغندا (انظر S/PV.6411) ساهمت إلى حد كبير في التركيز على التزام الدول الأعضاء واكتساب الزخم لتعزيز تنفيذ القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. لكن، وكما تشير إلى ذلك بحق المذكرة المفاهيمية للرئيس (S/2011/654)، فإن العديد من الثغرات والتحديات التي لا تزال قائمة أمام ترجمة الأقوال إلى أفعال وضمان المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مراحل منع نشوب الصراعات وحل الصراعات وبناء السلام.

ولذلك، نود أن نشكر نيجيريا على إتاحة الفرصة للنظر في اتخاذ خطوات ملموسة، وعلى جهودها التي أسفرت عن البيان الرئاسي للمجلس (S/PRST/2011/20). اسمحوا لي أيضا أن أشكر الأمين العام ووكيلة الأمين العام باشلي على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم والتزامهما بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. نشكر أيضا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثل المجتمع المدني على بيانيهما الهامين للغاية.

تؤيد النمسا البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

يأتي موضوع نقاشنا في موعد مناسب للغاية. ويجب أن نعترف اليوم بالمساهمة الهامة التي قدمتها المرأة في العالم العربي لإحداث التحول السياسي، والدور الحاسم الذي أدته ولا تزال تؤديه في السعي إلى الديمقراطية، وأنظمة سياسية شفافة، وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فمن الصعب أن نتصور إنجازات الربيع العربي في تونس

ومصر وليبيا دون المشاركة النشطة للمرأة والشباب، ومن الصعب تصور عملية التحول الديمقراطي الناجحة والشاملة دون مشاركتها النشطة.

إن التمثيل الفعَّال والمشاركة الكاملة للنساء في عمليات السلام و الحكومات الانتقالية و الحياة السياسية شرط أساسي لتلبية احتياجاتها واهتماماتها المحددة وكفالة تجسيد حقوقها على نحو كاف في هياكل الدولة واتفاقات السلام وعمليات إنفاذ القانون، وما إلى ذلك. لا يمكن أن يدعي نصف السكان أنه يمثل النصف الآخر. تحتاج النساء لتمثيل أنفسهن.

يجب وبالطبع، يجب أن تتسق الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والجهود المبذولة على الصعيد الدولي. لا بد أن تزيد الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها من عدد النساء في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية من أجل ضمان الخبرة من حيث المسائل الجنسانية في التخطيط للبعثات وفي جميع جهود الوساطة، وتعزيز تعيين النساء في المناصب القيادية العليا. إن خطة الأمين العام للعمل المكونة من سبع نقاط بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (انظر S/2010/466) تتضمن التزامات هامة في هذا الصدد، ونحن نشجع منظومة الأمم المتحدة على الوفاء بها.

من أجل من أن نتمكن من توجيه ومتابعة تنفيذ منظومة الأمم المتحدة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على مدى السنوات العشر المقبلة، تنوه النمسا كثيرا بالإطار الاستراتيجي الوارد في التقرير الأخير للأمين العام (S/2011/598*). إن صياغة أهداف محددة على الأجلين المتوسط والطويل الأجل خطوة هامة. والنمسا مقتنعة بأن المجموعة الشاملة للمؤشرات التي حصلت على دعم المجلس في المناقشة المفتوحة قبل عام ليست ضرورية لرصد الإطار الاستراتيجي فحسب، بل ينبغي أن تستخدم أيضا لتعقب الجهود المبذولة على الصعيد الوطني.

ونؤيد تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، بما في ذلك الدعوة إلى إحاطات إعلامية أكثر تواترا في المجلس من قبل المديرة التنفيذية باشلي، فضلا عن الممثلة الخاصة للأمين العام. بطبيعة الحال، إن إدماج جوانب المرأة والسلام والأمن في التقارير القطرية المخصصة المرفوعة إلى المجلس، بما في ذلك الإبلاغ عن الهجمات على الصحفيات والمدافعات عن حقوق الإنسان والنساء في المناصب العامة، يتصف بنفس القدر من الأهمية في تزويد المجلس بالمعلومات اللازمة للعمل بشأنها.

والبيان الرئاسي (S/PRST/2010/22) الذي اعتُمد في المناقشة التي حصلت العام الماضي (انظر S/PV.6411) دعا الدول الأعضاء صراحة إلى أن ترفع تقريراً إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز نتيجة جهودها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي ذلك الصدد، أود بإيجاز أن أطلع المجلس على بعض الالتزامات التي تعهد بها وزير خارجية النمسا، مايكل سبينديليغير، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

إن النمسا انتهت تقريباً من مراجعة خطة عملها الوطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي سيوافق عليها مجلس الوزراء بنهاية هذا العام. أمّا بالنسبة إلى خطة العمل الوطنية الأولى لعام ٢٠٠٧، فإن المجتمع المدني شارك على نحو وثيق في الجهود التي بذلت من أجلها. وسوف تسترشد خطة العمل الوطنية المنقحة بمجموعة المؤشرات التي قدمها الأمين العام وحظيت بدعم مجلس الأمن في العام الماضي.

وقد تم تدريب المستشارين الجنسانيّين التابعين للبعثات، وبدأ نشرهم في منطقة البلقان. وتتابع النمسا أيضاً تنفيذ التزامها بتوفير المزيد من التدريب المناسب لعمالنا

الميدانيين في مجال تحقيق السلام. واستُكملت عناصر التدريب المعيارية المتعلقة بنوع الجنس، وسوف يُستكمل التنفيذ عام ٢٠١٢ في مجال تعليم وتدريب جنودنا وموظفينا المدنيين قبل الانتشار.

وأحرزت النمسا كذلك تقدماً كبيراً بشأن التزامها بإدراج أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تصنّف الجرائم المرتكبة ضد النساء كجرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو إبادة جماعية، كجزء من قانوننا الوطني الجنائي.

وتواصل النمسا دعمها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي تستكشف حالياً فرص التعاون مع البلدان الشريكة لدعم وضع خطة عمل وطنية.

السيد ريفارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن حكومة كندا، أود أن أشكر الرئاسة النيجيرية على عقد المناقشة المفتوحة الجارية اليوم. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للبيانات التي أدلى بها الأمين العام بان كي-مون، والسيدة باتشيليت، والسيد كابامبوي، والسيدة نعمة.

ترحب كندا بالتقرير الأخير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، وكذلك بقرار الجمعية العامة ٦٥/٢٨٣ لعام ٢٠١١ عن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها، كخطوة إيجابية نحو تحسين التعاون والتنسيق.

وأعلنت كندا في مثل هذا الشهر قبل عام واحد عن خطة عملها، التي تسعى إلى تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. ونشجع المشاركة المفيدة للمرأة في جميع عناصر حفظ السلام. ونحن أيضاً نعزز الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان والسلامة البدنية للنساء والفتيات، بما في ذلك ضد الاغتصاب كسلاح للحرب وجميع أشكال العنف الجنسي في الصراع.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في مجال الوساطة ومنع نشوب الصراعات، بغية تنفيذ قرارات مجلس الأمن عن المرأة والسلام والأمن. وقد التقى وزير خارجية كندا، جون بيرد، خلال زيارته الأخيرة لطرابلس المجموعات النسائية الليبية لمناقشة الدور الهام الذي ستؤديه القيادة النسائية في ليبيا الجديدة ومؤسساتها الديمقراطية. وحث الوزير الحكومة الجديدة في ليبيا على كفالة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار خلال المرحلة الانتقالية في ليبيا. وليبيا مثال على البيئة التي يتعين فيها التصدي من جانب جميع المعنيين للعوائق التي تحول دون وصول المرأة إلى عمليات السلام وجهود إعادة الإعمار.

(تكلم بالفرنسية)

وفيما يتعلق بمتابعة هذه المناقشة، نشجع مجلس الأمن على مواصلة توفير القيادة السياسية، واتخاذ إجراءات محددة الهدف لكفالة مشاركة المرأة في جميع عمليات منع نشوب الصراعات وحلها، وعمليات الوساطة. وبغية تحسين عمل المجلس، نوصي بأن يتلقى المجلس إحاطات إعلامية منتظمة بشأن هذه المسائل من جانب الأمين العام وغيره من المسؤولين المعنيين، بمن فيهم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وتشيد كندا بتوصية الأمين العام التي تقضي بوضع إطار عمل يشمل المؤشرات المحددة للإنذار المبكر التي تتعلق بالعنف الجنسي في الصراع.

وفي وقت الشح الذي تشهده الموارد، نؤيد الدعوة إلى تزايد استخدام الوساطة كنموذج فعال من حيث التكلفة لمنع نشوب الصراعات وحلها.

السيد كيم سوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديري لكم، السيدة الرئيسية، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أعرب عن تقديري للأمين العام، بان كي مون؛ والسيدة

ميشيل باتشيليت، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيد لازاروس كابامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيدة أورزالا أشرف نعمة، ممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

إن الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن، التي صادفت العام الماضي، وفرت لنا فرصة قيّمة للنظر في الانجازات التي حققناها. فلقد تم إحراز تقدم كبير، ولكن لا تزال هناك فجوات واسعة، وكذلك تحديات. وما فتئت النساء والفتيات الأكثر تضرراً في الصراعات. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2011/598*)، الذي يزودنا بأداة لمراجعة الحالة الراهنة بالنسبة إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونلاحظ أيضاً مع التقدير اقتراح الأمين العام بوضع إطار استراتيجي كمرشد للأمم المتحدة في تنفيذ ذلك القرار. وينبغي القيام بمراقبة وثيقة للتدابير والأهداف المنصوص عليها في ذلك الإطار، وباستعراضها على نحو منتظم. وفيما يتعلق بالمجالات الأربعة ذات الأولوية وتنفيذ القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، يود وفد بلدي أن يسلّط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، إن القضاء على الإفلات من العقاب أمر هام لمنع الجرائم القائمة على نوع الجنس. ونشيد بجهود المجلس المستمرة لمكافحة الإفلات من العقاب والتمسك بالمساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد النساء والفتيات. ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات قد جرى تعزيزها من خلال عمل المحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي مواصلة التشجيع على تصديق نظام روما الأساسي. إلاّ أنه بدون بذل جهود موازية على الصعيد الوطني، فإن ذلك لن يحقق تغييرات ملموسة على أرض الواقع. وتحتاج الدول إلى زيادة تعزيز أنظمة العدالة لديها بغية محاكمة الجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس، وتحسين نظم الحماية للضحايا والشهود.

ثانياً، إن مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية السلام تحتاج إلى أن تتعزز. فاستبعاد المرأة ونقص الخبرة الجنسانية في المفاوضات قد يؤديان إلى نكسات لحقوق المرأة لا رجعة فيها، وإلى إغفال المسائل الحاسمة، من قبيل مشاركة هؤلاء النساء في الحكم بعد انتهاء الصراع، في اتفاقات السلام. ويتعين تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار. وفي ذلك الصدد، تعرب حكومتي عن دعمها الكامل للمبادرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في الوقت المناسب بشأن مشروع القرار المعني بالمرأة والمشاركة السياسية، وذلك في اللجنة الثالثة للجمعية العامة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لضعف المشردات من النساء والفتيات، نظراً لخطر تعرّضهن على نحو خاص للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويرحب وفدي بالهدف الوارد في إطار النتائج الاستراتيجية المتعلقة بالتدابير الخاصة لزيادة الأمن للاجئات والمشردات داخلياً بسبب الصراع المسلح، وكذلك كفالة وجود الآليات المتعددة القطاعات للوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في المخيمات وغير المخيمات على السواء والتصدي له.

وتعتقد حكومتي أن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المنشاة حديثاً، دوراً محورياً في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة، وفي تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وما فتئت جمهورية كوريا ملتزمة بدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبوجه خاص أنشطتها في ميدان المرأة والسلام والأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، زادت الحكومة الكورية بشكل كبير مساهمتها المالية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وساهمت، على وجه الخصوص، في

إعادة بناء مشروع بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام على نحو أفضل.

ينبغي عدم فقدان الزخم الذي ولدته الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام الماضي. وأعتقد أن الإطار الاستراتيجي، إلى جانب التركيز الثابت الذي أبدته العديد من الوفود اليوم، سيقودنا إلى النهوض بمساعينا من أجل المرأة والسلام والأمن. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالتعاون مع المجتمع الدولي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافاسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أراك، سيدتي الرئيسة، تترأسين هذه الجلسة. أود أن أشكركم على عقدها. ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2011/598*)، الذي يقيس لأول مرة التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مقابل مؤشرات محددة. ونرحب أيضا بتوصياته باعتبارها خطوة هامة نحو تحريك جدول أعمال المرأة والسلام والأمن قدما من الأقوال إلى الأفعال.

وكما ورد في المذكرة المفاهيمية (S/2011/654، المرفق) التي عممت لهذه المناقشة، فإن مشاركة المرأة في محافل صنع القرار المتعلقة بمنع الصراعات وحلها وبناء السلام والإنعاش بعد انتهاء الصراع هدف محوري لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وقد أظهرت الأبحاث أن استبعاد المرأة والافتقار إلى الخبرة الجنسانية في مفاوضات السلام يسفر عن انتكاسات لا رجعة فيه لحقوق المرأة. وكثيرا ما تتجاهل اتفاقات السلام كفالة مشاركة المرأة في الحوكمة بعد انتهاء الصراع وحصولها على الفرص الاقتصادية والعدالة والتعويضات.

ومن المؤسف أنه، بعد ١١ عاما من اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يزال إسهام المرأة في إدارة الصراع لا يحظى بالتقدير الكافي ولا يستخدم بشكل كاف. يجب على المجلس أن يضاعف جهوده الرامية إلى إدماج منظور جنساني في القرارات ذات الصلة التي تتعلق ببلدان محددة، بغية زيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام والوساطة وفي الاستجابة إلى الشواغل المحددة للمرأة خلال التعمير بعد انتهاء الصراع. ويجب أيضا على المجلس، إلى جانب الجمعية العامة، معالجة عدم وجود وسيطات سلام رئيسيات من خلال تشجيع الأمين العام على تعيين نساء في هذه المناصب وضمان توفير الخبرات الجنسانية الملائمة لكل عمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ولذلك، نرحب باعتماد بيان اليوم الرئاسي (S/PRST/2011/20)، الذي سوف يساعد على زيادة تعزيز مفهوم أن المرأة من أصحاب المصلحة، مقابل أنها من الضحايا أو من متلقي المعونة.

إن ليختنشتاين تحترم التزامها بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، كما تعهدت في مؤتمر الالتزامات ”دعوة إلى العمل“ في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وما برحنا ندعم الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة، بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد النساء أثناء النزاعات المسلحة. ويشمل هذا الالتزام مواصلة تقديم الدعم المالي للصندوق الاستئماني للضحايا الذي أنشأته المحكمة الجنائية الدولية، الذي يعتمد منظورا قائما على نوع الجنس في جميع البرامج ويستهدف بوجه خاص ضحايا جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. والأهم، أن الصندوق الاستئماني يقدم المساعدة المباشرة للضحايا، وبالتالي له تأثير فوري في الميدان. وقد عزز نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشكل كبير القانون الدولي عن طريق إدماج العنف الجنسي في تعريف الجرائم، ولا سيما بوصفه جريمة ضد الإنسانية. لذلك تمثل

المحكمة الجنائية الدولية آلية مهمة في مجال مكافحة العنف الجنسي، والتي ينبغي إدماجها على نحو أفضل في عمل مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

وكشف بحث أجراه فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن عن أن المجلس لا يطبق بصورة متسقة مبادئ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في أعماله القطرية المخصصة. وفي محاولة لجعل جدول الأعمال المعقد هذا متاحا بدرجة أكبر، وبالتالي الإسهام في تحسين تعميمه، قمنا بتطوير تطبيق آي فون بشأن المرأة والسلام والأمن، في شراكة وثيقة مع سويسرا ونساء من أجل السلام وفريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهو متاح الآن في نسخة مستكملة تضم نقاط العمل الشهرية. تتضمن نقاط العمل تلك توصيات ملموسة من شأنها توفير توجيهات بشأن الكيفية التي يمكن للمجلس الوفاء بها بصورة منتظمة بالتزاماته تجاه المرأة في النزاعات المسلحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم جمهورية ملديف، أن أشكر الرئاسة النيجيرية على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن في الذكرى السنوية الحادية عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2011/598*). وأرحب بالملاحظات التي ألقتها هذا الصباح، السيدة ميشيل باتشيليت، المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومعالي السيد لازاروس كابامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيدة أورزالا أشرف نعمت من فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، بشأن هذه المسألة الهامة.

منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، شهدنا صدور مجموعة من القرارات الأخرى التي تركز على وضع حد للعنف الجنسي في مناطق النزاع، وتدعو إلى مزيد من المساءلة وإلى مشاركة المرأة. إن النساء والأطفال، خلال فترات الصراعات هم أول من يتضرر ويستهدفون في أغلب الأحيان، خاصة بالعنف الجنسي. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، تشدد جزر ملديف على ضرورة رصد حالة قوات الأمن الدولية وتصرفاتها في مناطق الصراع، مثل أفغانستان ودارفور وهايتي. ويساور ملديف القلق بصفة خاصة إزاء مزاعم العنف الجنسي من جانب قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هايتي وكوت ديفوار.

وأعربت ملديف عن دعم المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا. وإذ تمر بالمرحلة الانتقالية من الصراع إلى إنشاء حكومة مستقرة، نحث المجلس الوطني الانتقالي على أن يظل مدركا للاحتياجات الخاصة للنساء والتزاماته تجاههن. ويشمل هذا كل شيء من نزع السلاح والمصالحة إلى مشاركة المرأة وتمثيلها. إن الطريق صوب الديمقراطية ليس يسيرا بالمرة، وغالبا ما تكون النساء أول من ينسى.

اليوم، نعلم أن تمكين المرأة يؤدي إلى دول أكثر استقرارا مع المزيد من الوئام الاجتماعي والازدهار الاقتصادي والتسامح السياسي. وتقترح ملديف، بغية تعزيز الأمن الدولي، أن نتجاوز الإطار الذي يقصر هذه المناقشة على مناطق الصراع. هناك علاقة تكافلية بين تمكين المرأة والتنمية الديمقراطية، اللذين يؤديان إلى الاعتدال والسلام، حيث تسفر أي جهود صادقة صوب تحقيق إحداهما عن تحقيق الأخرى.

لقد بدأنا، في ملديف، من خلال الحركة الديمقراطية عملية لتمكين شعبنا وإعادة التأكيد على حقوق المرأة. وإذ ترسخت الحركة، اضطرت الإدارة السابقة إلى بذل جهود ملموسة لمعالجة الشواغل الوطنية، وأتاحت الفرصة لإجراء دراسة استقصائية وطنية عن إساءة معاملة النساء. وأظهرت النتائج أن امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء في ملديف، بغض النظر عن الطبقة أو المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها، تتعرض للإساءة في حياتها. وبالإضافة إلى ذلك، تتزايد باطراد عزلة النساء من خلال إتباع التفسيرات الإسلامية المحافظة وتتضاءل مشاركتهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد.

كانت الديمقراطية التي غيرت مجرى الإساءة في الملديف. وأدت الجهود المبذولة بقيادة الحكومة لمعالجة القضايا المتعلقة بالمرأة إلى إنشاء مراكز الاتصال وخدمات الحماية. وكانت مشاركة المجتمع المدني ودعوته في هذه الجهود فعالة أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة الحالية خطوات صوب تدريب رجال الشرطة والشرطيات على الاستجابة بفعالية للعنف المترلي وإساءة المعاملة، مع تشجيع زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وذهب رئيس الملديف إلى حد تأييد جميع المرشحات في الانتخابات المحلية التي جرت مؤخرا لدينا، بغض النظر عن الانتماء الحزبي. ونفخر أيضا بأن نذكر أن ثلاثة من وزرائنا الـ ١٢ نساء. وانتخبت أيضا امرأة من ملديف في لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب. ولأول مرة، فإن الأمين العام لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي امرأة، تصادف أنها تنحدر من ملديف.

وكان بوسعنا، من خلال إشراك المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إقامة دول مستقرة تعزز الاعتدال وتكافح التيار الإسلامي المحافظ. إن الحقيقة العامة بشأن التطرف هي استبعاد وعزل النساء. وإذا أردنا تغيير ديناميات الأمن في العالم وضمان المزيد من الاستقرار العالمي، فإن السبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال ضمان المشاركة والاشتراك الفعالين للمرأة من دون التقاليد الاجتماعية التقييدية.

وتأمل ملديف بإخلاص في أن ينظر أعضاء مجلس الأمن في هذا النموذج الجديد وآثاره على الأمن العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالتركيز في هذه المناقشة المفتوحة على مشاركة النساء ودورهن في منع نشوب الصراعات والوساطة. ونشكركم كثيرا، السيدة الرئيسة، على عقد هذه المناقشة اليوم.

وعلى الرغم من أن عدد الصراعات في جميع أنحاء العالم قد انخفض منذ عقد التسعينيات، فقد زادت نسبة القتلى بين المدنيين بشكل كبير. وكانت الخسائر من ناحية المعاناة البشرية، والخسائر الاقتصادية وإهدار فرص التنمية، هائلة جداً.

والنساء والفتيات هن الأكثر عرضة لآثار الصراع العنيف، مقارنةً بالرجال. ويرجع ذلك إلى انهيار النظم الاجتماعية والقانونية عندما يحدث العنف، وكذلك بسبب عدم المساواة المتأصلة بين الجنسين. وكثيرا ما تتحمل المرأة العبء الأكبر من الآثار المدمرة للعنف المسلح، بما في ذلك العنف الجنسي. ولكن النساء لسن مجرد ضحايا فحسب. فهنّ غالبا ما يكن عنصراً أساسياً في منع نشوب الصراعات والعنف، وفي حل الصراع وإعادة بناء المجتمعات، عندما تصمت البنادق.

وقد نوه المجلس باستمرار، إلى أهمية دور المرأة في منع وإدارة وحل الصراعات، بما في ذلك القراران الهامان اللذان تم اعتمادهما مؤخراً جداً، القرار ٢٠١٤ (٢٠١١) بشأن اليمن، والقرار ٢٠٠٩ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ونحن نرحب بتلك الحقيقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الواقع، هو أن النساء لا يزلن مستبعدات إلى حد كبير من العمليات التي يمكن أن تؤدي إلى الصراع، أو إلى تحقيق السلام. وتمثل النساء نسبة أقل من ٨ في المائة من المشاركين في عملية السلام، وأقل من ٣ في المائة من الموقعين على اتفاقات السلام الأخيرة. وحتى عندما يتم إشراك النساء في المفاوضات، فيندر حضورهن منذ بداية العملية. ويعني ذلك أنه يتم اتخاذ العديد من القرارات الحاسمة قبل فترة طويلة من جلوس النساء إلى طاولة المفاوضات.

وللنساء الكثير الذي يمكنهن الإسهام به في عملية السلام، على نحو ما أشار إليه الأمين العام بحق. وهنّ شريكات أساسيات في تعزيز الركائز الثلاث للسلام الدائم – الانتعاش الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والشرعية السياسية. ومن المستحيل خلق نظام سياسي شرعي ودائم بعد انتهاء الصراع، لا يشمل المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء في صنع القرار. ولا بد من الاعتراف بدور النساء في التنمية الاقتصادية، من أجل تحقيق نمو اقتصاد ما بعد الصراع. ذلك أن المرجح في نهاية المطاف، أن تقدم النساء دعماً مباشراً للأطفال ولشبكات القرابة الممتدة. وبالتالي، فإن من شأن إعلاء صوت المرأة فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات، وجهود الوساطة، أن يساعد في بناء مجتمعات أكثر مرونة وسلام واستدامة. ويمثل ذلك عنصراً أساسياً في عمل مجلس الأمن.

وبطبيعة الحال، فعندما نتكلم عن منع نشوب الصراعات، فنحن لا نتكلم عن إشراك المرأة في مجال الدبلوماسية الوقائية فحسب. بل نتكلم أيضا عن جدول أعمال أوسع نطاقاً، يكفل القضاء على أي فرصة لعودة ظهور العوامل المحركة للصراع إلى السطح مجدداً. وتشكل المؤسسات الديمقراطية، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية، الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المسالمة. ولا يمكننا أن نتوقع لمثل هذه المجتمعات أن تزدهر، من دون القبول بالدور الذي تؤديه النساء في تشكيلها.

وقد شهدت السنوات الأخيرة العديد من التطورات المؤسسية الرامية إلى إدماج هذه المسائل على نحو أفضل في عمل مجلس الأمن والأمم المتحدة. وكان إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطورا بارزا. ونرحب بالعمل الأولي الذي اضطلعت به الهيئة من أجل المضي قدما في تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بالنساء والسلام والأمن. غير أنه يمكن القيام بالمزيد. ونشجع مجلس الأمن على تلقي إحاطات إعلامية منتظمة من ميشيل باشليه، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومارغريت فولستروم، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونرحب بالإشارة الواردة في البيان الرئاسي اليوم (S/PRST/2011/20) بشأن الإحاطات الإعلامية المقدمة من السيدة باشليه. ونأمل أن تتمكن هي والسيدة فولستروم من إحاطة مجلس الأمن بناء على مبادرتهما، عندما يرين أن عناصر جدول الأعمال المعنية بالنساء والسلام والأمن، ذات صلة بمداولات مجلس الأمن التي تستهدف بلداناً معينةً.

و نشجع الأمم المتحدة أيضاً على تضمين العناصر ذات الصلة بجدول الأعمال المعني بالنساء والسلام والأمن في التقارير التي تستهدف ولاية كل بلد، التي سينظر فيها مجلس الأمن. ومن الضروري ضمان أن يعتمد المجلس القرارات التي تستنير بعمل ورغبات مجتمعات النساء المحلية.

وعلى نحو ما يسلط عليه الضوء تقرير الأمين العام (S/2011/598*)، فإن هناك حاجة إلى تضافر الجهود على جميع المستويات، وخصوصاً بين المسؤولين عن تقديم الدعم التقني والمالي لعمليات السلام الوطني.

وقد شهدنا في منطقتنا، آسيا والمحيط الهادئ، تحسينات كبيرة في قدرة النساء على المشاركة في عمليات السلام التي تؤثر عليهن. ويشكل ذلك أيضا محورا رئيسيا في برنامجنا المعني بتقديم المساعدات في المنطقة. فقد دعمنا في إندونيسيا ونيبال، النساء الوسيطات والمفاوضات والمستشارات بهدف تحديد وتنفيذ استراتيجيات لتحسين مشاركة المرأة في عمليات السلام. ولا يزال يواصل ذلك العمل الهام توثيق أفضل الممارسات ذات الصلة بالنساء وصنع السلام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما تضطلع شبكة دعاة السلام التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمل هام في تيمور - ليشتي وسري لانكا وإندونيسيا ونيبال. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أطلقت الشبكة بوابة إنترنت تفاعلية لربط دعاة السلام داخل وعبر البلدان التي لديها خبراء في هذا المجال. ويسهّل ذلك تبادل الاستراتيجيات المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في حالات الصراع وما بعد الصراع.

وشهدنا على الصعيد الشعبي، التعبئة التي قامت بها النساء في منطقة المحيط الهادئ لضمان سماع أصواتهن. فعلى سبيل المثال، تقود ”الرابطة النسائية للمحيط الهادئ“ FemLINKPacific شبكة للمجتمعات المحلية والسياسات الإعلامية تعنى بالنساء والسلام والأمن في فيجي وجزر سليمان وتونغا وبوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة. وتمكنت الرابطة النسائية، عبر إنتاج مجموعة واسعة من المبادرات الإعلامية، من تمكين المرأة عبر المحيط الهادئ، من المشاركة مع صانعي القرار على جميع المستويات بشأن القضايا التي تؤثر عليهن.

والنساء يتعرضن بشكل خاص لآثار الصراع، غير أن باستطاعتهن أن يشاركن بقوة في إنهائها، وأن يكون لهن دور محوري في إعادة بناء المجتمع في ما بعد الصراع. وينبغي أن تتاح لهن الفرصة لتشكيل مستقبلهن، كما سمعنا ذلك مرات عديدة اليوم. ولا تشكل مفاوضات السلام المشهد السياسي في مرحلة ما بعد الصراع على نحو مباشر، عبر إبرام اتفاقات بشأن العدالة وتقاسم السلطة والمسائل الدستورية فحسب، بل تفعل ذلك بشكل غير مباشر أيضاً، عبر منح الشرعية لأولئك الممثلين الجالسين إلى طاولة السلام. ومن شأن دور النساء، فيما لو أدمج على نحو صحيح، أن يعزز فرص التوصل إلى سلام دائم طويل الأجل. وقد أكدت هذه المناقشة بوضوح، الفجوات والتحديات المتبقية. وتقع على عاتقنا الآن مسؤولية جماعية عن ترجمة هذه المناقشة إلى مزيد من العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته. كما أود أن أتوجه بالشكر للسيد لازاروس كابامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على بيانه، وكذلك إلى وكيلة الأمين العام ميشيل باشليه على إحاطتها الإعلامية، ودورها القيادي في المسائل الضاغطة المطروحة علينا.

ينظم المجلس اليوم مناقشة مهمة جداً للدولة اليهودية وللشعب اليهودي. فكثيراً ما يذكرنا علماؤنا بقصة مريم، أخت موسى، وأول امرأة نبية في الديانة اليهودية. حينما كان الشعب اليهودي تائهاً في الصحراء طوال ٤٠ عاماً، تكفلت مريم بتزويده بالماء العذب من بئر كانت تجم الماء العذب بقدر كافٍ. وبعد وفاتها، جفت البئر واختفت. المغزى من قصتها واضح تمام الوضوح. النساء، حين يحصلن

على التمكين، يشكلن مصدر الحياة والازدهار لمجتمعاتهن. ويتحقق الازدهار حين يكفل المجتمع فرصة القيادة للمرأة؛ ويتبخر الازدهار حين تقيّد حقوقها.

كانت تلك المبادئ جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل منذ إنشائها. فقد تضمن إعلان الاستقلال عام ١٩٤٨ المساواة بين الجنسين. وجرى تنفيذه من خلال القانون والسياسة العامة، بدءاً من تشريع تاريخي شامل صدر عام ١٩٥١ وعرف باسم قانون الحقوق المتساوية للنساء. وقبل أكثر من ٤٠ عاماً، أصبحت golda مائير رئيسة لوزراء إسرائيل، جاعلة بلدي ثالث بلد في العالم الثالث ينتخب امرأة لأعلى منصب.

في هذا العام، سن البرلمان الإسرائيلي، في إطار تنفيذنا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قانوناً جديداً يلزم جميع لجان التحقيق الحكومية أن تتضمن تمثيلاً صحيحاً للنساء. وبالقانون، يجب أن تتضمن أفرقة التفاوض الإسرائيلية أعضاء من النساء. ربما يساعد ذلك على تحريك بعض الأمور إلى الأمام.

في منطقة غالباً ما تقصي فيها النساء من الحياة السياسية، تقف النساء الإسرائيليات قائدات في مجالات القانون والسياسة والوساطة ومنع الصراعات وتسويتها. تتزعم المعارضة في البرلمان الإسرائيلي امرأة، هي تسيبي ليفني. وسبق لها أيضاً أن تولت قيادة فريق المفاوضات الإسرائيلي مع الفلسطينيين بصفتها وزيرة للخارجية، وكانت رئيستي سابقاً. وثمة امرأة أخرى، هي شيلي ياشيموفيتش، انتخبت مؤخراً لتتولى قيادة حزب العمل الإسرائيلي.

في إسرائيل، نفتخر بحقيقة أن نصف قضاتنا المعروفين دولياً هم من النساء، ويشمل ذلك محكمتنا العليا، التي تقودها القاضية دوريت بينيش. كما تحتل النساء مواقع قيادية في مؤسستنا العسكرية. في هذا العام دخلت اللواء أورنا باربفاي التاريخ حين رُقِّيت إلى ثان أرفع الرتب في قوات الدفاع الإسرائيلية.

وفي إطار التزامنا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تعقد حكومة إسرائيل حلقات عمل من أجل تعزيز الحوار بين النساء الإسرائيليات والفلسطينيات في مركز جبل الكرمل للتدريب الدولي بحيفا. شاركت أكثر من ٦٥٠ امرأة إسرائيلية وفلسطينية في أكثر من ٢٠ حلقة عمل على مدى السنوات الثماني الماضية. تزود هذه الندوات المرأة بما يلزم من أدوات وفهم لتعزيز السلام واللاعنف. وهناك مجموعة واسعة من المشاريع المماثلة الجارية الآن في إسرائيل.

يجب أن نعترف بالارتباط الواضح بين تعزيز السلام والنهوض بحقوق متساوية للمرأة. تمنع المرأة في العديد من أنحاء الشرق الأوسط اليوم من قيادة السيارات والتصويت والحصول على الإرث والتعليم والسفر لوحدها أمام الناس. لا يمكن تجاهل قهر المرأة في منطقتنا، حيث يشكل ذلك عقبة رئيسية أمام إيجاد تفاهم حقيقي بين الثقافات وبناء السلام المستدام.

السلام يبدأ من البيت، حيث يتعلم الأطفال قيم التسامح والتفاهم أولا وقبل كل شيء من أولئك الذين يربونهم، وفي الغالب من أمهاتهم. علينا أن ندرك أنه عندما يتم قهر المرأة وتحرم من التعليم، تفتقد تلك القيم المهمة ويعتريها التلف. فتمكين المرأة يبني الأسر السليمة والمجتمعات القوية التي تشكل أهم الجسور للثقافات الأخرى.

يعتمد السلام في الشرق الأوسط وحول العالم على تمكين المرأة وضمان حقوقها على قدم المساواة. فالمرأة يمكنها بل يتعين عليها أن تقود الطريق للسلام، ولكن يجب أن تتاح لها الفرص للجلوس في مقعد السائق. ومن واجب المجتمع الدولي إزالة العقبات من طريقها، حتى نستطيع أن نبني جميعا أسس مستقبل أكثر إشراقا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة. ونرحب أيضا بممثلة المجتمع المدني ونشكرها على بيانها.

اليابان ترحب بتقرير الأمين العام (S/2011/598)، الذي يظهر بوضوح التزامه بشأن هذه المسألة. ويشجعنا أن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في ظل القيادة القوية للسيدة باشلي، قد عززت بحزم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن باعتباره إحدى أولوياتها.

إن اليابان تشيد بالقرار الأخير المتمثل في منح جائزة نوبل للسلام إلى الرئيسة إلين جونسون سيرليف والسيدة ليما غبوي من ليبريا، والسيدة توكل كرمان من اليمن، وهن من المدافعات عن مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام. وقد شكل إشارة إعلان جائزة نوبل بوضوح للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إنجازا كبيرا.

وبوصف اليابان عضوا في مجموعة أصدقاء الوساطة، فقد دافعت دائما عن أهمية الوساطة ومنع نشوب الصراعات. إننا نرحب بحقيقة أن أول قرار للجمعية العامة بشأن الوساطة، الذي اعتمد في يونيه/حزيران، يؤكد على أهمية مشاركة المرأة وتوفير الخبرات الجنسانية في مجال الوساطة (انظر قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٨٣).

من أجل الحيلولة دون تكرار الصراع واستدامة السلام، يتعين الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات استجابة كاملة في بناء السلام بعد الصراع. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعلية من المراحل الأولى لعمليات منع نشوب الصراعات والوساطة. تتوقع اليابان من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالتعاون مع شركاء آخرين بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية، تنسيق وتعزيز الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال وتقديم الإرشاد إلى المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في جهودها في مجال الوساطة.

لقد تم الاعتراف على نطاق واسع بدور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مجال منع نشوب الصراعات. وفي ذلك الصدد، من المشجع، كما هو موضح من قبل المؤتمر الوزاري لمنظمة الدول الأمريكية المعني بالنهوض بالمرأة، الذي سيعقد الأسبوع المقبل في السلفادور، بأن المنظمات الإقليمية قد اتخذت خطوات في اتجاه إدراج المرأة وحقوقها على نحو متسق في جهودها لمنع نشوب الصراعات.

إن تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام مهم لحماية وتمكين المرأة. ويظل تعزيز الخبرات والمنظورات الجنسانية في أنشطة حفظ السلام وزيادة عدد الإناث في قوات حفظ السلام مسألة تنطوي على التحديات. وفي ذلك الصدد، نشرت اليابان ضابطة اتصال عسكري في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي هذا العام. كما نقوم بتوفير التدريب الجنساني لأفراد الوحدات اليابانية قبل نشرها في عمليات حفظ السلام. وتدعم اليابان هذا العام، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعا لتعزيز توظيف ضابطات الشرطة وتدريبهن في أفغانستان، والذي أدى حتى الآن إلى توظيف أكثر من ١ ٢٠٠ امرأة أفغانية في قوات الشرطة المحلية.

وما زالت هنالك فجوات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع المجالات، بما في ذلك

الوقاية والمشاركة والحماية والتعافي والإغاثة. وتساهم المؤشرات والإطار الاستراتيجي في تقارير الأمين العام في تحديد الثغرات ومعالجة أوجه القصور بطريقة أكثر انتظاما. إن اليابان، من جانبها، ستواصل بذل قصارى جهدها لسد الثغرات في التنفيذ قبل الذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالتعاون مع شركائنا، وعلى وجه الخصوص، مع المنظمات النسائية والمجتمع المدني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد جراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيسة مجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة الهامة. يرحب وفدي بوجه خاص بفرصة المشاركة في هذه المناقشة بعد الاحتفال العام الماضي بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعنوان ”المرأة والسلام والأمن“، وهو القرار التاريخي الذي شاركت تونس، بوصفها آنذاك عضوا غير دائم في مجلس الأمن سنة ٢٠٠٠، في صياغته. وقد شاركت شخصيا في التفاوض بشأن هذا القرار.

لا تزال بلادي تعلق أهمية خاصة على هذه المسألة، وتود أن تؤكد التزامها بتعزيز حقوق المرأة، وبشكل خاص المرأة في حالات الصراع، فضلا عن تعزيز التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بجميع جوانبه.

ينبع اهتمام تونس بهذه المسألة من التزامها الطويل بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. هذا هو الخيار الاستراتيجي الذي اتخذ في فترة ما بعد الاستقلال سنة ١٩٥٦ والذي أصبح جزءا لا يتجزأ من سياسة بلدي الإنمائية الوطنية. إن الوضع المتقدم الذي تتمتع به المرأة التونسية اليوم من أبرز نتائج هذا الاختيار. وبلدي مقتنع بأنه لا يمكن تحقيق السلام والتنمية والديمقراطية بدون المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة وفي عملية صنع القرار.

توضح ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في تونس، التي شاركت فيها المرأة التونسية بنشاط من جميع الأعمار وجميع الفئات، التزام المرأة التونسية بإقامة الديمقراطية حيث الحريات العامة والعدالة والمساواة تشكل ضمانات للسلم الاجتماعي والتنمية. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وهو يوم الانتخابات التاريخية لمجلسنا الوطني التأسيسي، كانت المرأة التونسية في طليعة من الناخبين، لتؤكد بذلك حقها في المواطنة الفعالة.

وهذه المناقشة بشأن قضية المرأة والسلام والأمن هي فرصة طيبة لتقييم التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والدول الأعضاء في هذا المجال ولتقييم ما الذي لا يزال يتعين القيام به.

من الواضح أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حدد إطارا للمعايير الموجهة لجهود الأمم المتحدة بشأن سياسات إدماج القضايا الجنسانية في عمل المنظمة بالكامل. ومن الأهمية بمكان أيضا أن ندرك أن هناك الآن وعيا كبيرا بالأشكال الكثيرة للعنف الذي يُمارس ضد المرأة في الصراعات، وأنه قد بُذلت محاولات كبيرة للتصدي لها. وبما أن الضحايا الرئيسيين للصراع المسلح هم النساء، جنبا إلى جنب مع الأطفال والمسنين، فمن المهم أن يقمن بدور رئيسي في حفظ السلام وبناء السلام، والأمر الأكثر إلحاحا، في عملية الوقاية التي لم يفت الأوان على الإطلاق لتكريس اهتمام خاص لها.

ولذلك، تؤخذ وجهات نظر المرأة في الاعتبار على نحو متزايد في تخطيط وتنفيذ عمليات السلام وفي عمليات حفظ السلام. وتعيين وكيلة للأمين لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع هي مؤشرات هامة

ينبغي الاستفادة منها، وخصوصا أنه لا بد من الإقرار بأنه على الرغم من تقدم، تتواصل الجرائم المشينة بحق النساء أثناء الصراع المسلح، ولا سيما في أفريقيا وفلسطين المحتلة، حيث مازالت المرأة تواجه حالات فظيعة كل يوم.

إن الملكية الوطنية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هي أفضل وسيلة لضمان تنفيذه بصورة فعالة، بالنظر إلى أن المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الاغتصاب باعتباره سلاح حرب تقع على عاتق الدول الأعضاء، التي يتمثل واجبها في اتخاذ تدابير عاجلة للتعامل مع هذه الظاهرة، تدابير للتثقيف وكذلك للإنفاذ. وقد أطلقت تونس بالفعل خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى وجه الخصوص، تشجع الخطة تدريب النساء في مجال حفظ السلام وبناء السلام حتى يتسنى لنا نشر أفراد مؤهلين في عمليات الأمم المتحدة في الميدان.

والخطة مصممة أيضا لتحسين التدريب قبل نشر القوات، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الخاصة التي تهدف إلى حماية المرأة من جميع أشكال العنف ضدها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ نظمت تونس حلقة دراسية إقليمية حول هذا الموضوع، مكنت المشاركين من بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط في إطار عملية ٥+٥ من تبادل الخبرات الوطنية بخصوص تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وتعتزم تونس الاستمرار في تنفيذ هذا القرار في إطار نهجها الشامل للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وستكون مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة بشأن أي جانب من جوانب تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والصكوك الدولية الأخرى التي تتعامل مع رفاه المرأة ومشاركتها في عمليات صنع القرار، فضلا عن نشر ثقافة تقوم على احترام المرأة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن وأن أثني على التزامكم بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثلة الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن على النطاق الشامل لإحاطاتهم الإعلامية. وانضم إلى المتكلمين السابقين في التنويه بالدور المحوري لهيئة الأمم المتحدة في النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

تعرب ايطاليا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي، وترغب في الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

إن مشاركة المرأة في منع الصراعات وفي الدبلوماسية الوقائية أمر حاسم لتحقيق السلام، وهو ما يبرزه مجلس الأمن بقراره الاحتفال بالذكرى السنوية الحادية عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ونرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس اليوم (S/PRST/2011/20).

وتعتقد إيطاليا أنه إذا ما أردنا أن نرى تقدما ملموسا في هذا المجال، يتعين القيام بالمزيد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

أولا، يجب إدراج المرأة وحقوق المرأة باستمرار في محادثات السلام. فالنساء مفاوضون ووسطاء وبناة سلام أشداء، ولكنهن يحرمن في أحيان كثيرة جدا من الوصول إلى المفاوضات على أعلى المستويات نظرا لغياب الإرادة السياسية والالتزام. وعملية السلام التي تتسم بالشفافية والشمول ومشاركة ممثلين لجميع شرائح المجتمع، بما فيها النساء، هي الأكثر احتمالا أن تنجح.

ثانيا، يجب أن تكون حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من اتفاقات السلام. ويتمثل أحد مقاييس نجاح التسوية السلمية

في مدى الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

ثالثا، لا يكفي مجرد الدعوة إلى مشاركة المرأة في عمليات السلام. بل يتعين علينا تقديم دعم ملموس بحيث يمكن للمرأة أن تبني المهارات المطلوبة لمشاركة ذات مغزى. والتعليم أمر حاسم. وفي الوقت نفسه، يجب التصدي للحواجز الاجتماعية التي تمنع وصول المرأة إلى عمليات السلام. وبما أن الرجل جزء من المعادلة أيضا، يمكن لبرامج التربية المدنية وحقوق الإنسان لكل من الرجال والنساء على مستوى المجتمعات المحلية أن تساعد على رفع هذه الحواجز والتأكيد على أهمية شمول الجنسين. ويجب علينا أيضا أن ندعم منظمات المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية، بما لها من أهمية حيوية في تحسين الروابط فيما بين النساء وبين الدولة والمجتمع المحلي.

أخيرا، آن الأوان لتعميم مراعاة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بصورة كاملة في أعمال مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يضمن أن تدمج قراراته، بما في ذلك تلك المتعلقة بولايات البعثات وتجديدها، جدول أعمال المرأة والسلام والأمن باستمرار وأن تنهض به جوهريا. وينبغي للمجلس أيضا أن يستفيد من زيادة دورية وتواتر الإحاطات الإعلامية التي تقدمها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلون الخاصون المعنيون للأمين العام.

بخصوص الجهود المبذولة لتحقيق تقدم أكثر اتساقا وجدية في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى العالمي، ترحب إيطاليا بالإطار الاستراتيجي الذي وضعه الأمين العام بأهدافه المحددة لتوجيه تنفيذ الأمم المتحدة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلا عن استخدام مجموعة من المؤشرات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الإطار. وسيضمن الإطار إتباع منظومة الأمم المتحدة لنهج أكثر شمولا واتخاذها لإجراءات عملية المنحى بقدر أكبر. وينبغي للمنظمات الإقليمية أيضا أن تنظر في اعتماد أدوات مماثلة. وعلى الصعيد الوطني، لا تزال خطط العمل أداة رئيسية لضمان تنفيذ القرار.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت إيطاليا خطة عمل مدتها ثلاث سنوات بخصوص القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهي توفر إطارا استراتيجيا لتحسين تنفيذ أحكام القرار، والتي يرصد بموجبها منسق وطني في وزارة الخارجية جميع الأنشطة ذات الصلة. وتركز الخطة على أهداف رئيسية مثل زيادة عدد النساء في صفوف الشرطة الوطنية والقوات المسلحة وتعزيز إشراك المرأة في عمليات السلام وهيئات صنع القرارات الخاصة بها وحماية حقوق الإنسان للنساء والأطفال أثناء الصراعات وبعدها وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والتواصل مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومنذ ذلك الحين، عقدت إيطاليا اتصالات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني للاستفادة من خبراتها في المجال. ويعزز المنسق الوطني أنشطة التوعية بنشر الخطة على مستوى جميع قطاعات الحكومة والمجتمع. وعلى الصعيد الدولي، طرحت إيطاليا قضية المرأة والسلام والأمن باعتبارها أولوية يتعين إثارتها خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، عند تناول أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأعضاء قيد النظر، بالإضافة إلى إثارة القضية في الاتصالات الثنائية مع البلدان المعنية.

بعد ١١ عاما من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا مطالبون جميعا بتجديد التزامنا بضمان أن تتمكن النساء من تأكيد حقهن في تحديد المستقبل السلمي لمجتمعاتهن. ودعونا لا نضيع الفرصة.

الرئيسة (تكلمت الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكا (تكلمت بالفرنسية): تهنئ لكسمبرغ الرئاسة النيجيرية لمجلس الأمن على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة في موضوع المرأة والسلام والأمن، التي تتيح لنا الفرصة لتقييم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له. ونثني، سيدتي الرئيسة، على الورقة المفاهيمية (S/2011/654، المرفق) التي قدمتموها وقد ركزت على دور المرأة في الوقاية من الصراعات والوساطة.

تؤيد لكسمبرغ تأييداً كاملا البيان الذي سيدلي به لاحقاً مراقب الاتحاد الأوروبي.

ونشكر الأمين العام ووكيلة الأمين العام ميشيل باتشيليت على إحاطتيهما الإعلاميتين عن الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة على مدى العام الماضي لتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن. ونرحب ترحيباً خاصاً بتوجيه الدعوة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثل فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن للمشاركة في هذه الجلسة. إن لمنظورهما وخبرتهما أهمية خاصة لمناقشة اليوم.

يمثل منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١ للرئيسة الليبيرية إلين جونسون - سيرليف، ومواطنتها الآنسة ليماه غبوي، والسيدة توكل كرمان من اليمن، اعترافاً شديد الرمزية بالدور المحوري للمرأة في إحلال السلام والمحافظة عليه. نحن نشيد بجميع النساء التونسيات والمصريات والليبيات اللاتي أسهمن إسهاماً حاسماً في تشكيل الربيع العربي.

وبالرغم من أن مشاركة المرأة في الانتخابات التونسية الأخيرة لم ترقَ إلى كل التوقعات، فإننا على ثقة من أن المرأة التونسية ستكون قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها في بناء بلدها، على المستويات كافة وفي جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية، وأنها سوف تقدم بالتالي مثالاً تحتذي به البلدان الأخرى في المنطقة وحول العالم. ونحث القادة الليبيين على إعطاء النساء مكانتهن الكاملة واللائقة في بناء ليبيا الجديدة. ونعرب عن تضامننا مع نساء اليمن وسوريا، اللواتي ما زلن يقاومن القمع ويكافحن من أجل حقوقهن في الحرية والديمقراطية.

ونرحب بما خلص إليه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2011/598*) من أن المؤشرات المقترحة العام الماضي (S/2010/498)، والتي وافق عليها المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/PRST/2010/22)، قد شكلت إسهاماً كبيراً في تماسك الجهود الدولية واتساقها. ونقدر تقييم الأمين العام الجريء للتحديات المنتظرة ونؤيد ملاحظاته وتوصياته.

يجب أن نركز جهودنا بشكل أكبر على تنفيذ الإطار المعياري الذي وُضِع خلال الأحد عشر عاماً الماضية. إن إطار النتائج الإستراتيجية هو الأداة الصحيحة لقياس التقدم من عدمه بدقة. ونحث الأمين العام على مواصلة جمع البيانات على أساس مجموعة المؤشرات المقدمة في تقريره لعام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، نحث منظومة الأمم المتحدة بكاملها وجميع الدول الأعضاء على مساعدة الأمين العام في تنفيذ سياسته المتمثلة في عدم التسامح القاطع مع ارتكاب أصحاب الخوذ الزرقاء جريمةَ الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالإضافة إلى معاناة النساء والفتيات، وهو ما يتعين علينا أخلاقياً منعه، فإن مصداقية المنظمة ومصداقية جهودنا في حفظ السلام وبناء السلام في المحك.

اسمحوا لي، بصفتي رئيس تشكيلة غينيا في لجنة بناء السلام، أن ألقي الضوء على الدور الذي يجب أن تضطلع به المرأة الغينية في إنشاء الديمقراطية في غينيا، وبصورة أكثر

تحديداً في جهود المصالحة الوطنية في بلدها الجريح جراء عقود من الحكم السلطوي والديكتاتورية العسكرية. تسعى لجنة بناء السلام جاهدة لمساعدة غينيا في إدماج المرأة بصورة كاملة في جميع العمليات وفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ذلك السياق، أحث الأمين العام على دفع منظومة الأمم المتحدة برمتها إلى أن تتابع، بعزم أكبر، تنفيذ خطة العمل المكونة من سبع نقاط بشأن دور المرأة في بناء السلام. لقد أشار الأمين العام، في تقريره عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قيد النظر، إلى بعض جوانب التقدم، لكنه اعترف أيضاً بأن ذلك التقدم بطئ في مجال له أهمية خاصة لمناقشة اليوم، ألا وهو مشاركة المرأة في جهود الوساطة، وفي مجال إدماج المرأة اقتصادياً. وفي هذه المرحلة، لا تتوفر لدينا البيانات الكافية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق هدف تخصيص ١٥ في المائة من الأموال التي تديرها الأمم المتحدة في مجال دعم بناء السلام للمساواة الجنسانية وتمكين المرأة.

لا تزال لكسمبرغ تولي أهمية عظيمة لمعاناة النساء في حالات الأزمات ولتعميم البعد الجنساني في عمل المنظمات الدولية والإقليمية في ذلك الصدد. في كانون الأول/ديسمبر، قررت لكسمبرغ تمويل مشروع رئيسي تابع لإدارة عمليات حفظ السلام يهدف إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية وفي أنشطة بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وبدعم منّا، يجري تحقيق نتائج ملموسة في ثلاثة بلدان، هي تيمور – ليشتي، وهايتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك من خلال الشراكات التي أنشئت فيما بين السلطات الوطنية والمحلية وبعثات الأمم المتحدة ووكالاتها. نحن مصممون على المحافظة على ذلك الالتزام الوطني وتوطيده. وبتعزيز دور المرأة في منع نشوب الصراعات وفي الوساطة، سنساعد في تحسين المجتمع في مجمله.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سيغير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في العام الماضي، حين اجتمعنا هنا في قاعة المجلس لنحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ذكرت أنني كنتُ سافرت إلى بوروندي لمقابلة بعض منظمات السلام النسوية التي أحدثت مظاهراتها السلمية تأثيراً كبيراً في الحد من العنف خلال الانتخابات (انظر S/PV.6411). أنا سعيد جداً لأن جهود أولئك النساء من أجل السلام قد تكللت بالحصول على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١. وكما فعل زميلي ممثل لكسمبرغ، الذي تكلم قبلي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر النساء الثلاث الحاصلات على جائزة نوبل وجميع مَنْ يمثلهن من النساء العاملات من أجل السلام.

لقد ألقت أحداث الربيع العربي الضوء على الدور الرائد الذي تضطلع به النساء، وأكدت على الحاجة إلى إشراكهن في جهود تشكيل الحكومات ووضع السياسات. لذلك السبب نود أن نشكر الرئاسة النيجرية لاختيارها مشاركة المرأة موضوعاً لهذه المناقشة. يظل هذا الجانب الرئيسي من جوانب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الخارجية السويسرية، لا سيما خطة عملنا الوطنية التي تتضمن تدابير محددة لتعميم البعد الجنساني في برنامجها للوساطة. على سبيل المثال، نحن نعمل جاهدين لنكفل المشاركة المتوازنة للنساء والرجال في الدورات السنوية التي تنظمها حكومتنا في مجال الوساطة من أجل السلام، ويشارك فيها موظفو الأمم المتحدة بصورة منتظمة. علاوة على ذلك، يضع وسطاؤنا الجوانب الجنسانية في الاعتبار في عملهم. وأخيراً، نعمل بنشاط من أجل تعزيز دور النساء كوسيطات، بالرغم من أن ذلك لا يزال يشكل تحدياً.

يشرفني أن أدلي بالتعليقات التالية بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، ممثلةً في الأردن، أيرلندا، تايلند، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، كوستاريكا، مالي، النرويج، النمسا، اليونان، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا بصفة مراقب. شبكة الأمن البشري هي مجموعة غير رسمية من الدول التي تدعو إلى إتباع نهج كلي في التعامل مع الأمن يقوم على الفرد، وهو يكمل الفهم الأكثر تقليديةً للأمن الوطني والدولي.

لقد أحدثت الذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تقدماً كبيراً في المجالات المعيارية والمؤسسية. ونتيجة لذلك، يحظى مجلس الأمن الآن بمجموعة ملائمة من الأدوات لاتخاذ إجراءات محددة زمنياً وقابلة للقياس من أجل المضي قدماً بالبرنامج المنصوص عليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لقد أنشِئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وها هي قد أصدرت الآن خطتها الإستراتيجية الأولى، ووضِعت مجموعة مبدئية من المؤشرات بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتقد أن هذه المؤشرات تشكل أدوات مفيدة، ونأمل أن يتسنى لنا بلوغ الأهداف الموضوعة باتخاذ إجراءات منسقة.

ولكننا نختتم بتقييم يبعث على التأمل في أن تلك المنجزات لم تقابل بعدُ بما يضاهيها من الإرادة السياسية الضرورية. وتشجع شبكة الأمن البشري مجلس الأمن على مواصلة جهوده للوفاء بواجباته تجاه المرأة والسلام والأمن، لا سيما من خلال إصدار تعليمات محددة في القرارات التي يصدر أو يجدد بها ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام – وهي ممارسة تطرق إليها الأمين العام بالموافقة والتشجيع في تقريره (S/2011/598*)؛ ومن خلال اللقاءات المنتظمة مع صاحبات المصلحة أثناء البعثات؛ وعقد تبادلات متكررة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون العنف الجنسي في الصراعات.

أعود الآن إلى التكلم عن القدرة الوطنية لبلدي. نود أن نوجه اهتمام أعضاء مجلس الأمن إلى نشرة ”نقاط العمل الشهرية“ للفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمنظمات غير الحكومية، وكتيب ”المرأة والسلام والأمن“، الذي تصدره منظمة نساء السلام، اللذين يحظيان بدعم سويسرا وليختنشتاين. وهاتان الأداتان متاحتان الآن أيضا كبرنامج تطبيقي تلفوني. وهما تشكلان، برأينا، أداتين ممتازتين لدعم السياسة العامة لتعميم المنظور الجنساني في سياق مجلس الأمن، وإننا نحث الأعضاء على الاستفادة منهما.

تقرير الأمين العام لهذا العام يبين مرة أخرى أن زيادة مشاركة المرأة في النهوض بالسلام تظل تنطوي على تحديات. وإن أنشطة التدريب على بناء القدرة لدى النساء لتولي مناصب الميسرات جارية بصورة متواصلة في مختلف أنحاء العالم لتوفير كادر من النساء الجيدات الإعداد للانخراط في محادثات السلام المستقبلية. وأنوه على سبيل المثال بالأنشطة التدريبية التي تضطلع بها منظمة ”الفضاء السويسري“ في غرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وفي قيرغيزستان، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

لكن تجربتنا تبين أننا يجب ألا نكتفي بتدريب النساء على شغل مناصب الوسيطات. بل يلزم أن يضع مجلس الأمن والدول الأعضاء استراتيجيات لتيسير المشاركة الحثيثة للنساء في تعزيز حقوق المرأة في عمليات السلام، بما في ذلك الوسيطات، لكفالة أن تدمج حقوق المرأة في اتفاقات السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد لميريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يثني وفدي عليكم، سيدتي، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر أيضا الأمين العام بان كي - مون؛ ووكيلة الأمين العام ميشيل باشليت؛ والسفير لازروس كبامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والسيدة أورزالا أشرف نعمت من الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمنظمات غير الحكومية، على بياناتهم.

يرحب بلدنا بتقرير الأمين العام (S/2011/598*)، الذي يبرز بصورة شاملة الدور الهام الذي تضطلع به النساء في الدبلوماسية الوقائية، وعمليات مفاوضات السلام، والتعمير فيما بعد الصراع. إن السبب الوجيه للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يكمن تحديدا في أن مجلس الأمن قد اعترف فيه بالدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه المرأة كنصير في عمليات السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يسخّر جهوده لكفالة أن يتكلل دور النصير ذاك بالنجاح. ونحن مقتنعون بأن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام. ولذلك نرحب بفكرة وضع قوائم بأسماء النساء المرشحات لشغل مناصب الوسيطات في الصراعات.

ونؤمن كذلك بأن تأسيس هيئة الأمم المتحدة للمرأة كان خطوة أساسية في توطيد أركان جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، المتجسد في جملة أمور منها المساعدة التقنية التي تقدمها الهيئة للبلدان في جميع المناطق في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. ونود أن نعرب بصورة خاصة عن تقديرنا لتعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الصياغة الجارية لخطة العمل الوطنية الأرجنتينية، التي بنيت على أساس سلسلة من المجالات ذات الأولوية لسياستنا المحلية والدولية، بما في ذلك الدفاع عن تعددية الأطراف والمساهمات في عمليات السلام والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وكفالة المساواة الجنسانية وحماية المدنيين أثناء الصراعات. ويتمثل مجال الأولوية الآخر في زيادة المشاركة السياسية للمرأة وإدراج المنظور الجنساني في جميع المسائل المتصلة بالسلام والأمن على المستويات الوطنية والإقليمي والدولي.

خطتنا انبثقت من نشاط تشاركي شامل بقيادة وزارة الشؤون الخارجية، وهي تشمل مشاركة وكالات أخرى تابعة للدولة والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى اشتمال الخطة على المساهمات التقليدية لوزارتي الأمن والدفاع، فإنها تشمل أيضا مدخلات من أصحاب المصلحة ذوي الخبرة في تدريب ومساعدة النساء ضحايا العنف الجنساني والاتجار بالبشر، اللواتي نعتقد بأن بإمكانهن المساهمة في تعمير مجتمعاتهن المتضررة من الصراع المسلح، فيتعزز بذلك النهج الجنساني في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ويتسنى منع تكرار وقوع النساء كضحايا. وبالإضافة إلى ذلك نعتقد بأن من الضروري شمول التعاون في ميدان الصحة، لا سيما الصحة الجنسية والصحة الإنجابية، وفي اندماج المرأة في سوق العمل وفي النظام التعليمي.

ولا يسعني أن أختتم بدون الإعراب عن تقديرنا لتنويه التقرير بجهود الأرجنتين الرامية إلى زيادة أعداد الأرجنتينيات الملتحقات بقواتها المسلحة والأمنية، وكذلك في بعثات حفظ السلام. ويشير التقرير أيضا إلى مبادراتنا لتطوير وتحسين التدريب في المجال المحدد لحماية حقوق النساء والفتيات ومراعاة احتياجاتهن. وسنتابع تلك الجهود إيمانا منا بأن الكثير ما زال يتعين عمله، بعد انقضاء ١١ سنة منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إذا أردنا أن نفلح في تنفيذه التام الفعال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد توماس ماير - هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وقد أعلنت عن تأييد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا؛ فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا.

في السنوات الأخيرة اضطلعت النساء بدور بارز حاسم في الحركات الرامية إلى إعادة بناء المجتمعات وتغييرها. ولذلك نجد نحن أيضا شعار مناقشة اليوم وثيق الصلة بالواقع ونرحب بفرصة مناقشة الوسائل الملموسة لكفالة مشاركة المرأة التامة في عمليات السلام، التي تشكل العنصر المحوري في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشكر الأمين العام ووكيلة الأمين العام ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والسيدة أورزالا أشرف نعمت على بياناتهم.

في العام الماضي لاحظ مجلس الأمن مع القلق أن مشاركة المرأة في حل الصراعات كانت متدنية جدا. ومن بين ٩ اتفاقات سلام تم التوقيع عليها في عام ٢٠١٠، اثنان فقط تضمنا أحكاما تكفل حقوق المرأة. وموضوع مناقشة اليوم يشير إلى مسألة هامة أخرى - الحاجة إلى كفالة مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام، ومنذ البدايات الأولى. إن قضايا المرأة والسلام والأمن تحتاج إلى دمج منهجي في الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر ورصد حقوق الإنسان والأمن. وهذا سيترك أثرا مباشرا على شمل حقوق المرأة ومنظوراتها في المراحل التالية من عمليات السلام.

وغياب المرأة عن مفاوضات السلام الرسمية كثيرا ما يعقبه غيابهن عن الأجهزة التي تضع أسس المجتمع الجديد في مرحلة ما بعد الصراع. وهذه الأجهزة تشمل أجهزة صنع القرار السياسي، ووقف إطلاق النار، ولجان نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج، ولجان الإصلاح الدستوري والتشريعي، فضلا عن هيئات التحري عن الحقيقة والمصالحة. ولا بد أن يقترن هذا بدراية كافية بالشؤون الجنسانية لدى الأطراف الفاعلة المعنية بعمليات السلام. ولذلك، نرحب باستراتيجية الجنسانية والوساطة المشتركة بين إدارة الشؤون السياسية وجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة لتزويد الوسطاء وأفرقتهم بالخبرة في معالجة المسائل الجنسانية. ونرحب باعتزام الأمين العام مواصلة زيادة عدد خبراء الشؤون الجنسانية في قوائم الأمم المتحدة لقدرات مواجهة الأزمات والخبراء الاحتياطيين للاستجابة الإنسانية والوساطة، والمتخصصين في مجال منع نشوب الصراع والتخطيط لما بعد الصراع. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية خطة العمل ذات النقاط السبع التي قدمها الأمين العام في عام ٢٠١٠.

وتشجعنا المشاركة المتزايدة للمرأة في البعثات الميدانية للأمم المتحدة، ونرحب بمواصلة الجهود لزيادة عدد النساء في مناصب القيادة الرفيعة في المقر وفي الميدان على السواء. والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، يقوم بدور هام في الحفاظ على الزخم من أجل الإنعاش والتحول، وتعزيز مشاركة المرأة. ويرد ذلك أيضاً في استنتاجات تقرير التنمية العالمية السنوي لعام ٢٠١١ الذي يصدره البنك الدولي. والذي ركز على الصراع والأمن والتنمية.

واجتماعنا قبل عام مضى (انظر S/PV.6411) كان الغرض منه إعطاء دفعة قوية لمواصلة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أتاح ذلك مجالاً لالتزامات عملية لسد ما أسميتموه، سيدتي الرئيسة، بـ ”الفجوة المثيرة للقلق“ بين الالتزامات العالمية والإقليمية، من جهة، والممارسات الفعلية، من جهة أخرى. وخلال العام المنصرم، أصبح لدينا آليات لرصد التقدم المحرز وقياسه وتقييمه. كما نود أن نثني على عمل جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، الذي يضطلع

بدور هام في تعبئة دعم منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونرحب بالإطار الاستراتيجي – الذي ينطوي على أهداف عملية للاسترشاد بها في تنفيذ الأمم المتحدة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) – والذي أعده الأمين العام استجابة لطلب المجلس، واستخدام المؤشرات لرصد التقدم المحرز في تنفيذ ذلك الإطار. كما أنه يتيح وسيلة هامة لضمان الاتساق والتنسيق المساءلة في عمل الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نعرب أيضاً عن التقدير للإحاطات الإعلامية المفيدة المقدمة للمجلس من السيدة باشليت، وكيل الأمين العام، والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في الصراع والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال في الصراع المسلح. ونؤيد الدعوة إلى تقديم المزيد من الإحاطات الإعلامية للمجلس بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك بناء على طلب وكيل الأمين العام أو الممثلين الخاصين. كما نشجع جهود جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة لمواصلة التعاون مع الممثلين الخاصين. ونلاحظ بعين الرضا الدعوة للنظر في وسائل تعزيز الدور الوقائي للمرأة في مداولات المجلس بشأن الدبلوماسية الوقائية والوساطة.

وفي العام الماضي، قدم الاتحاد الأوروبي التزاماته بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويود الاتحاد الأوروبي أن يقدم نبذة موجزة عن أنشطتنا على سبيل المتابعة.

في عام ٢٠٠٨، اعتمد الاتحاد الأوروبي نهجاً شاملاً لتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وإلى جانب ذلك، أنشأنا ١٧ مؤشراً لتقييم أوجه القصور في عملنا وتحسين المساءلة في هذا الشأن. وأول تقرير على أساس تلك المؤشرات صدر في أيار/مايو ٢٠١١، وكانت النتائج مشجعة. وينشط الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة في أكثر من ٧٠ بلداً. ويقدم دعماً تبلغ قيمته حوالي ٢٠٠ مليون يورو لوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية، كما يقدم الدعم للمنظمات غير الحكومية والتدريب للوكالات الحكومية.

ونحن نلتزم بقوة بتعزيز النظر في الجوانب الجنسانية في مراحل التخطيط المبكرة لبعثاتنا وعملياتنا، وخلال تنفيذها وفي عمليات الدروس المستقاة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمد الاتحاد الأوروبي تقريره الأول عن الدروس المستقاة وأفضل الممارسات فيما يتعلق بإدماج حقوق الإنسان ونوع الجنس في البعثات العسكرية والمدنية في إطار السياسة المشتركة للأمن والدفاع. وكل هذه البعثات والعمليات تشتمل الآن على خبرات في مجال حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية. وعلى سبيل المثال، تضم بعثتا السياسة الموحدة للأمن والدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية خبراء في الوقاية من العنف الجنسي، في حين تقدم بعثة الاتحاد الأوروبي المتكاملة لسيادة القانون في العراق دورات للشرطة النسائية وموظفات القضاء وضابطات السجون ودربت أكثر من ٣٤٠ امرأة منذ عام ٢٠٠٥.

وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي أيضا فريق دعم الوساطة لضمان تمثيل المرأة في عمليات الوساطة وتوافر الخبرات الجنسانية في أفرقة الوساطة التي يدعمها الاتحاد. والدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى وحدة الأمم المتحدة لدعم الوساطة يستهدف بشكل خاص مشاركة المرأة في عمليات السلام.

ومن أجل تدريب تلك القوات المنتشرة بشكل سليم، قمنا بتطوير عناصر تدريب معيارية لحقوق الإنسان، والحماية الجنسانية وحماية الطفل في سياق بعثات السياسة الموحدة للأمن والدفاع في عام ٢٠١٠، وأوشكنا على الانتهاء من تشكيل أول وحدة تدريبية جنسانية. ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم وتشاطر نتائج عمله المتواصل

مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، فضلا عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أنغولا.

السيد غاسبر مارتيتز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وهي بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، سيشيل، جنوب أفريقيا، سوازيلاند جمهورية تترانيا المتحدة، زامبيا، زيمبابوي، وبلدي، أنغولا.

في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إدراج هذا الموضوع المهم للغاية في جدول الأعمال وتسليط الضوء عليه من خلال هذه المناقشة.

ونشكر وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، السيدة باشليت، وممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن وممثل إدارة عمليات حفظ السلام، والسفير كبامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على إحاطاتهم الإعلامية المقدمة للمجلس في هذا الصباح. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2011/598*).

الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي يثلج صدرها التقدم الذي تحقق حتى الآن في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونرى أنه قد أُرسيت أسس هامة لجهد طويل الأجل من جانب منظومة الأمم المتحدة صوب التنفيذ الكامل لذلك القرار. ونرحب بالالتزام السياسي المتزايد لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات السلام. فمن المهم أن نحافظ على زخم المكاسب التي تحققت حتى الآن. من الضروري أيضا أن تتضافر كل الجهود لتحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالكامل.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما من المبادئ الرئيسية التي دفعت لتأسيس الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، على النحو الوارد في معاهدتها. ويضع بروتوكول الجماعة بشأن نوع الجنس والتنمية لعام ٢٠٠٨ تدابير لضمان حصول النساء على المساواة في التمثيل والمشاركة في جميع المراكز الرئيسية لصنع القرار بحلول عام ٢٠١٥.

وتشعر الجماعة بالقلق إزاء العنف الجنسي المنتشر على نطاق واسع وبشكل منهجي وتتعرض له النساء والفتيات في حالات النزاع، وتدين استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والأطفال. إن رأينا الجماعي هو أنه ينبغي لجميع الأطراف في الصراع المسلح أن تحترم الآليات الإقليمية والقوانين الدولية السارية على حقوق وحماية المرأة والطفل.

وقد وضعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي استراتيجية للتصدي للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، ولا سيما في حالات الصراع المسلح وفي مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، ووضعت كذلك إطارا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار هيكل السلام والأمن للجماعة. وحققت الدول الأعضاء في الجماعة تقدما في مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ولا سيما فيما يتعلق بتدريب المدربين بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وعلاوة على ذلك، وضعت الدول الأعضاء في الجماعة استراتيجية في مجال الدعوة بشأن التجارة غير الرسمية عبر الحدود، ترسم سياسات واضحة في مجال الإجراءات التشريعية اللازمة لتهيئة بيئة تفضيلية وتمكينية للمرأة في التجارة، ولا سيما التجارة غير الرسمية عبر الحدود. ونشهد الآن تحقيق نتائج إيجابية، وخصوصا في إتاحة فرص جديدة للأعمال التجارية، وتوسيع

الأسواق، واتصالات تجارية جديدة وبناء القدرات في مجال الأعمال التجارية للمرأة.

وتظل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ملتزمة ببذل الجهود لتعزيز تمكين المرأة والنهوض بها. ولكن على الرغم من بعض الخطوات الكبيرة التي اتخذت صوب هذا الهدف، لا تزل المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في هياكل اتخاذ القرارات وفي عمليات صنع السلام وبناء السلام. وتؤمن المنطقة بأن المرأة عندما تتاح لها الفرصة، فإنها تصبح عاملا نشطا للتغيير وتؤدي دورا أساسيا في الإنعاش وإعادة إدماج الأسرة بعد انتهاء الصراع. كما تساعد المرأة على تحقيق المصالحة والديمقراطية في المجتمعات التي تمر في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. ويشكل منح جائزة نوبل للسلام مثالا جيدا على ذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتشديد على أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تولي أهمية كبيرة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة الجديدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة). إننا نعرب عن استعدادنا الكامل للعمل على نجاح ذلك الكيان الجديد. وتعتقد الجماعة أنه يمكن لهيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة أن تؤدي دورا حيويا لمساعدة البلدان النامية على اكتساب المهارات اللازمة لتعزيز المشاركة المجدية في عمليات اتخاذ القرارات وبناء السلام. وفي هذا الصدد، سيكون تعليم المرأة شرطا مسبقا هاما لتحقيق ذلك الهدف.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على التزام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الراسخ بالتنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره واجب تجاه المرأة عبر العالم يتمثل في حماية حقوقها وضمان مكانها في جميع جوانب عملية السلام. إن مشاركتها على قدم المساواة وانخراطها الكامل سيسهمان بشكل فعال في صون وتعزيز السلام والأمن المستدامين.

ومع أنه تم تسجيل تقدم في تنفيذ القرار، هناك حاجة إلى جهود منسقة أكبر لتحقيق هدف تنفيذه الكامل. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي باعتماد البيان الرئاسي هذا الصباح (S/PRST/2011/20).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بخالص تهاني وفد بلدي لعقدكم هذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن، ما يمثل سيدتي الرئيسة، لحظة تتويجية لترؤسكم المتميز للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وكذلك السيد لازورس كابامبوي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والسيدة ميشيل باتشيليت، المدير التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسيدة أورزالا أشرف نعمت ممثلة المجتمع المدني على إسهاماتهم الهامة.

إن لدى وفدنا اهتماما خاصا بهذا الموضوع لأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يمثل خطوة كبيرة نحو حماية المرأة وإبراز أهمية دورها في جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع ذلك، ولئن بقي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعيدا عن كونه بلسما شافيا، فإنه أسهم مع القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، في تحسين الإطار المعياري لمنع العنف وحماية المرأة من هذا الوباء.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أنه على الرغم من استمرار تلك الجهود الحميدة فإن أوجه القصور المستمرة عرضت آلاف النساء والفتيات لمختلف أنواع الاعتداء الوحشي والفظائع. في الواقع, ما برح الاغتصاب يستخدم كسلاح في

الحرب في مناطق معينة تشهد الصراعات ويمثل استمرار حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الصراع, خطرا دائما تقريبا على أمن وصحة الفئات الضعيفة من السكان. ولهذا يجب على المجتمع الدولي أن يلتزم التزاما صارما بمكافحة الإفلات من العقاب من أجل ضمان منع جميع أشكال العنف ضد المرأة.

ولئن كنا نرحب بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء العنف الجنسي التي يتبعها الأمين العام، يجب علينا، بالإضافة إلى ذلك، أن نصر على ضرورة تعزيز دور المرأة في منع الصراعات وحلها. غير أن النتائج المتواضعة في هذا المجال ترجع بلا شك إلى استمرار انخفاض مشاركة المرأة في صياغة استراتيجيات التنفيذ. ومن ثم، فإنني أعتبر أن من المهم للغاية تعزيز مشاركة المرأة عن طريق الاحتفاظ بدور رئيسي لها في سياسات منع نشوب الصراعات، وكذلك السياسات المتعلقة ببناء السلام وحفظ السلام والإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا السياق، يجب أن يكون هناك تركيز خاص على تمكين المرأة، والذي سيتطلب استثمارات كبيرة في مجالات التعليم والتدريب وصحة الأم.

وفي ضوء وعينا الكبير بهذه العملية الدينامية، خصص بلدي جزءا كبيرا من ميزانيته للتعليم والصحة. وقد اعتمد في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ قانونا يرسي المساواة الكاملة في جميع الهيئات المنتخبة جزئيا أو كليا. وبهذه الطريقة، تعتزم السنغال ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار. ولمتابعة هذا القانون، جرى إنشاء هيئة وطنية لرصد المساواة بين الجنسين وسيتم تدشينها رسميا يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسبق أن اعتمدت السنغال خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلاوة على ذلك، فقد سعت إلى تقديم إسهام إيجابي في صياغة خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإعلان داكار بالتركيز على المجالات الأربعة التالية: أولا، المشاركة الفعالة للمرأة في عملية السلام؛ وثانيا، حماية النساء والفتيات؛ وثالثا، منع العنف الجنساني من خلال الدبلوماسية الوقائية ونظم الإنذار المبكر؛ ورابعا، التعمير ومساعدة الضحايا.

من المؤكد أن تلك المبادرات الوطنية والإقليمية المهمة مرحب بها. بيد أنها لن تحقق النجاح المطلوب إلا إذا رُبطِت بديناميكية دولية تصدر عن مجلس الأمن وتقوم على جهود منسقة تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجميع الهيئات ذات الصلة. وهناك حاجة أيضاً لتحسين انخراط المرأة في عمليات حفظ السلام، وذلك بمتابعة الجهود المحمودة المبذولة من ذي قبل في ذلك المجال.

كما يتطلب منع العنف الجنسي بصورة فعالة اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الأسباب الجذرية لتفاقم الصراع مكافحةً شديدة. وبما أن ثمة رابطاً قائماً بين ما يُعرف بالصراعات المنخفضة الحدة والعنف الواسع النطاق ضد المرأة، أود أن أوجه مناشدة أدعو فيها إلى اتخاذ إجراءات منسقة ومركزة ضد الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ذلك الصدد، يحدو وفدي الأمل في أن يتمكن المؤتمر الدبلوماسي لعام ٢٠١٢ من اعتماد معاهدة قوية بشأن تجارة الأسلحة.

اسمحوا لي بأن أختتم بياني بالإعراب عن اقتناع بلدي بأن الجهود التي ستبذل بحلول عام ٢٠١٥ سوف تمكّن مجلس الأمن في ذلك الوقت من تقييم التنفيذ الإيجابي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال هناك متكلمون آخرون في قائمتي لهذه الجلسة. وأنوي، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة إلى الساعة ١٥/٠٠.

عُلقت الجلسة الساعة ١٣/١٠.